

Distr.: General

23 September 1999

Arabic

Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٢٧ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات
الرقابة الداخلية

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مذكرة من الأمين العام

- ١ - عملاً بالفقرة (٥) (هـ) ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، يحيل الأمين العام طيه إلى الجمعية، بالصيغة المقدمة إليه، التقرير السنوي الخامس لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطة الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (انظر المرفق).
- ٢ - ويتفق الأمين العام مع ملاحظات وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية الواردة في التمهيد الذي أعده التقرير والتي تفيد بأن استقلال المكتب لم يمس قط خلال فترة ولايته، وأنه قد حظي بالتأييد التام من جانب الأمين العام.
- ٣ - وقد جرى التنويه، مع التقدير، بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتعاون، ومع غيره من هيئات الرقابة، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين ووحدة التفتيش المشتركة وتنسيق برنامجها معها.

المرفق

**تقرير مكتب خدمات
الرقابة الداخلية**

عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٩	تمهيد من وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية
١١	أولا - الإدارة العامة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٣ - ١
١١	ألف - مقدمة ٣ - ١
١١	باء - رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٩ - ٤
١٢	جيم - تحسين الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية ١٢ - ١٠
١٣	دال - الأولويات ١٣
١٤	إطارات - وفورات التكاليف والمبالغ المستردة نتيجة للإجراءات التي اتخذها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩
١٤	معدلات تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية
١٥	طبيعة الأثر المقصود لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية على مديري الأمم المتحدة، ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩
١٧	ثانيا - مجالات الرقابة ذات الأولوية ٩٠ - ١٤
١٧	ألف - ألف - حفظ السلام ٢٨ - ١٤
١٧	١ - تغطية عمليات حفظ السلام من حيث مراجعة الحسابات ٢٣ - ١٤
١٨	٢ - مراجعة حسابات عمليات تصفية البعثات ٢٩ - ٢٤
١٩	٣ - تقييم مرحلتي البدء والإنهاء لعمليات حفظ السلام ٣١ - ٣٠
٢٠	٤ - التحقيقات في بعثات حفظ السلام ٣٨ - ٣٢
٢٠	باء - الأنشطة الإنسانية والأنشطة ذات الصلة ٦١ - ٣٩
٢٠	١ - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ... ٥٧ - ٣٩
٢٤	٢ - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٥٨
٢٤	٣ - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ... ٦٠ - ٥٩
٢٥	٤ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ٦١
٢٥	جيم - الشراء ٦٨ - ٦٢
٢٥	١ - إصلاح عمليات الشراء ٦٢
٢٥	٢ - مسائل أخرى في مجال الشراء ٦٨ - ٦٣
٢٦	دال - المشاكل التي يصادفها إنشاء هيئات جديدة ٧٢ - ٦٩
٢٦	١ - المحكمتان الدوليتان ٧١ - ٦٩
٢٧	٢ - أمانة اتفاقية بازل ٧٢

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢٧	هـ - إدارة الموارد البشرية ٧٣ - ٨٠
٢٧	١ - ملاحظات عامة ٧٣
٢٧	٢ - توظيف المتقاعدين ٧٤ - ٧٦
٢٨	٣ - مراجعة إدارة الخدمة الميدانية للأمم المتحدة ٧٧ - ٧٨
٢٨	٤ - إدارة شؤون الموظفين في لجنة الأمم المتحدة للتعويض ٧٩
٢٨	٥ - أنشطة المشورة الإدارية ٨٠
٢٨	واو - إدارة تكنولوجيا المعلومات ومشكلة سنة ٢٠٠٠ ٨١ - ٩٠
٢٨	١ - معالجة مشكلة الحواسيب لعام ٢٠٠٠ ٨١ - ٨٣
٢٩	٢ - استعراض الزيادات في تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل ٨٤ - ٨٦
٢٩	٣ - إدارة تكنولوجيا المعلومات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ٨٧ - ٨٩
٢٩	٤ - مراجعة حسابات إدارة تكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمم المتحدة بنينوبى ٩٠
٣١	ثالثا - ملخص الأنشطة الرئيسية لمهام الرقابة ٩١ - ١٦٧
٣١	ألف - مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية ٩١ - ١٢٢
٣١	١ - التطورات العامة ٩١ - ٩٥
٣٢	٢ - استنتاجات وتوصيات هامة ٩٦ - ١٢١
٣٦	٣ - حالة العمليات الجارية لمراجعة الحسابات التي طلبت الجمعية العامة إجراءها ١٢٢
٣٦	باء - التحقيق ١٢٣ - ١٣٧
٣٦	١ - تطورات عامة ١٢٣ - ١٢٨
٣٧	٢ - قضايا هامة ١٢٩ - ١٣٧
٣٩	جيم - التفتيش ١٣٨ - ١٥٦
٣٩	١ - عمليات تفتيش جديدة ١٣٨ - ١٤٢
٤٠	٢ - الرصد المستمر لتنفيذ التوصيات ١٤٣ - ١٤٩
٤١	٣ - الزيارات التفتيشية التي قام بها وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية ١٥٠ - ١٥٦

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤١	دال - الرصد ١٥٧ - ١٦١
٤٢	هاء - التقييم ١٦٢ - ١٦٧

التذييلات

٤٥	الاول - توصيات هامة وردت في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولم تنجز بشأنها إجراءات تصحيحية ١٩٩٨ - ٢٠٠٠
٤٧	الثاني - تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ١٩٩٩ - ٢٠٠٠

تمهيد

من وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

هذا هو آخر تقرير سنوي أمهره بتوقيعي، إذ تنتهي فترة عملي، التي مدتها خمس سنوات، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أي قريبا من تاريخ نشر هذه الوثيقة.

وقد كان العمل لفترة ولاية معلومة غير قابلة للتديد أو التجديد هو أحد العناصر الأساسية لاستقلالي، وذلك إلى جانب حرية انتقاء أوجه الرقابة، وإعطائي الفرصة لتوجيه تقاريري، من خلال الأمين العام، إلى الجمعية العامة.

إن استقلال هذا المكتب هو أهم مقوماته التي لا غنى عنها. ولي الفخر بأن أقول إن هذا الاستقلال لم يمس قط خلال فترة ولايتي. وقد تمتعت بتأييد لا يحده قيد من جانب كلا الأمينين العامين اللذين عملت معهما.

ولقد قطع مكتب خدمات الرقابة الداخلية شوطا طويلا من التقدم خلال السنوات القليلة الماضية. ولن يفهم بحق سوى العالمين ببواطن الأمور في الأمم المتحدة مدى تعقد عملية إنشاء آلية رقابة داخلية فعالة في بيروقراطية دولية متعددة الثقافات لم تتعود على هذا النوع من التمحيص لما يقرب من خمسة عقود.

لقد كانت المخاوف والتوجسات والشكوك والتصورات الخاطئة بشأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية شديدة ومستعصية في البداية؛ وتعين عليّ أن أضطلع بحملة لبناء الثقة في المراحل الأولية لأبين لمختلف الجهات التابعة لنا ولأصحاب المصلحة والجهات التي نقوم بخدمتها أن الغرض من هذا المكتب هو أن يكون شريكا للإدارة لا خصما لها، وأن يقوم بدور استباقي لا اكتشافي وأن يعمل على تحقيق الفعالية والكفاءة لا أن يسعى إلى القصاص. وأنا اعتقد في نفس الوقت أن الرسالة الأساسية التي قصدت إبلاغها بشأن المكتب قد استقرت في الأذهان. وبالرغم من أنه من المرجح أن تستمر محاولات الهجوم على عملنا والحث من شأنه بالتشكيك في جودة أدائه المهني والادعاء بوجود "أغراض خفية"، وأنه يجب علينا ألا نتجاهل تلك المحاولات بل أن نأخذها مأخذ الجد، فهناك عدد متزايد من المديرين التنفيذيين يرون في أنشطة الرقابة التي نضطلع بها فرصة لإمعان النظر في أساليب عملهم أو كشهادة لا بأس بها لصالح أدائهم. ويسعى بشكل متزايد وبصورة نشطة للحصول على مشورة المكتب. وتشهد الزيادة المطردة في معدل تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية حتى الآن وعددها نحو ٦٠٠٠ توصية بأن هذا المكتب قد أصبح عاملا من عوامل التغيير في الأمم المتحدة ولا سيما في مجالي تعزيز الضوابط الداخلية وتحسين أداء الإدارة.

وعلاوة على ذلك، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوصفه آلية رقابة داخلية مستقلة وشاملة قد أصبح عاملا حافزا لزيادة الاهتمام بالمهام المماثلة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها. وقد قام عدد من الوكالات المتخصصة وكذلك الصناديق والبرامج التي تدار بشكل مستقل بتعزيز وحدات الرقابة الخاصة بها وفقا للأسس التي يقوم عليها مفهوم المكتب، وما زالت تطلب الحصول على مشورتنا. وفي اجتماع ممثلي خدمات المراجعة الداخلية للحسابات لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف في باريس هذا العام، اعترف صراحة بأثر مكتب خدمات الرقابة الداخلية كنموذج محدد للاتجاهات.

وما فتئت الخدمة المباشرة التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للصناديق والبرامج تزداد كثافة على عدة جبهات. فمع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، استعرضت واستكملت مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٦ بشأن توفير المكتب لخدمات المراجعة الداخلية للحسابات لمفوض الأمم المتحدة السامي، وذلك نظرا لزيادة أهمية عمليات إغاثة اللاجئين في جميع أنحاء العالم وما ترتب على ذلك من المتطلبات الرقابية، مما نشأ عنه تعزيز قسم مراجعة الحسابات التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية/ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وزيادة اهتمامه بالأنشطة الميدانية وأصبح يعمل فيه عدة مراجعي حسابات مقيمين. أما فيما يتعلق بمراجعي الحسابات المقيمين فإن مفهوم شعبة مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية قد ثبتت جدواه في عدد من بعثات حفظ السلام لعدة سنوات. وفي الوقت ذاته، فقد وسع نطاق هذه الممارسة لتشمل برنامج العراق، ومؤخرا جدا، بعثتي تيمور الشرقية وكوسوفو.

وما زال عدد الحالات التي يعالجها قسم التحقيقات في الأمانة العامة ولحساب الصناديق والبرامج على حد سواء في زيادة، وكذلك تعقدها. وعلى وجه الخصوص، تتطلب الحالات التي تشمل اللجوء إلى المحاكم في عدة من البلدان المضيفة للأمم المتحدة مساعدة مكثفة تستغرق وقتا طويلا من جانب المحققين التابعين للمكتب. وما زال حجم العمل في هذا القسم مرتفعا جدا، مما يدل بوضوح على ضرورة وجود وظيفة تحقيق مقتدرة في أي بيروقراطية عامة ذات حجم كبير.

وقد لقيت التقارير التي أحالها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الجمعية العامة خلال الشهور الإثني عشر الماضية مرة أخرى اهتماما من الدول الأعضاء والوفود وعامة الجمهور. وقد استقبلت أيضا زيارات عديدة من برلمانيين وغيرهم من الممثلين الرئاسيين للدول الأعضاء

إن الأمم المتحدة اليوم، إذ تتجه نحو الألفية الجديدة وتحدياتها العالمية، هي منظمة أفضل، من نواح عديدة، مما كانت عليه منذ خمس سنوات مضت مثلاً، وقد أدى تعزيز الرقابة دوره في هذا التغيير.

ومع ذلك، ما زال يلزم إجراء المزيد من التحسين داخل الأمم المتحدة بطرق شتى. فالضوابط الداخلية ليست قوية بدرجة كافية بعد؛ والمسؤولية ما زالت غير واضحة وغير مفهومة بشكل صحيح؛ وتفويض السلطة يجب أن ينفذ على نحو فعال، وإدارة الموارد البشرية تحتاج إلى مزيد من الإصلاح ولا سيما في مجالات التطوير الوظيفي، وزيادة تناوب الموظفين، وتعزيز الدعم الفني فيما يتعلق بالعلاقات بين الموظفين والإدارة، ونظام تقييم الموظفين. ويجب أن تتم إدارة الوثائق بشكل منهجي في جميع أنحاء الأمم المتحدة لكي يتسنى تعزيز الذاكرة المؤسسية وأمن الوثائق. وإن توفير أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعلومات ما زال هدفاً لم يتحقق بعد. والمسافة التشغيلية والسيكولوجية بين المقر والميدان، أي مراكز العمل الأخرى، بالرغم من اختصارها إلى حد ما بفضل البريد الإلكتروني واللجان التنفيذية التي أنشئت في عملية الإصلاح، ما زالت تمثل مشكلة.

وغير هذه التحديات الإدارية، ثمة بعض الظواهر الأعم التي ظلت تؤرقني طوال فترة ولايتي هنا، وما زالت تشكل عوامل تعقيد في المكابدة اليومية للمنظمة:

اتسام العلاقة بين الموظفين والإدارة بالعداء بدلاً من أن تسودها روح التعاون؛

اتخاذ كثير من الدول الأعضاء موقفاً انتقادياً مفرطاً من بيروقراطية الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى أمثلة عديدة من الإدارة التفصيلية من جانب الأجهزة التشريعية؛

التزايد المطرد لعدد الولايات مما يجعل خفضها والقيام بتحديد جديد لأولويات الأمم المتحدة أمراً مستصوباً؛

التناقض بين توقعات المجتمع العالمي من الأمم المتحدة والموارد الشحيحة التي يتيحها للمنظمة.

أما وقد بيّنت ما سلف، أود أن أعرب عن فخري ورضائي لاختياري لخدمة المنظمة العالمية التي ستتزايد أهميتها حتماً في هذه البيئة العالمية التي نعيش فيها.

(توقيع) كارل ث. باشكه

وكيل الأمين العام
لخدمات الرقابة الداخلية

نيويورك، ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩

الذين أبدوا رغبتهم في الحصول على معلومات موجزة عن مهام وأنشطة المكتب والذين كان الحوار معهم محفزاً ومجدياً.

كذلك كان التعاون والتنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين مثمراً ومنظماً مما يدل على أنه ليس فقط من الممكن تضادي الازدواج والتداخل بل يمكن أيضاً لتبادل المعلومات والنتائج أن يؤدي إلى التفاعل بين مختلف هيئات الرقابة.

وعندما أترك المنظمة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اعتقد أنه بوسعي أن أسلم لخليفي مكتباً لخدمات الرقابة الداخلية يعمل بطريقة سليمة بعد أن وجد دوره ومكانه في الثقافة الإدارية الجديدة للأمم المتحدة.

وأنا مدين بالامتنان لمعاوني الذين جعلوا نجاح مكتب خدمات الرقابة الداخلية ممكناً والذين لمست خلال فترة ولايتي قدر تفانيهم وكفاءتهم المهنية.

إن إحساسي بأني ساهمت في تحسين أداء الأمم المتحدة لا ينقص منه بعض الشيء إلا ما اتضح من عدم قدرتي على التغلب على تحفظات عدة دول أعضاء فيما يتعلق بهذا المكتب الجديد وأنشطته. ولقد حاولت جاهداً. وأمضيت ساعات وساعات في تقديم شروح تفصيلية في جلسات رسمية وغير رسمية للجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق بشأن جميع ما يمكن التفكير فيه من الأوجه المختلفة لعمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وقمت بتقديم إحاطات للوفود كل على حدة، وشاركت في ندوات ومؤتمرات نظمها مؤيدي الأمم المتحدة من ذوي النوايا الحسنة لتوضيح فلسفتي بشأن إيجاد مهمة رقابة اتقائية، وبينت بالتفصيل تفسيري لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ ب، وأبرزت الأسلوب المتجرد تماماً الذي يسلكه هذا المكتب في أداء واجباته، متخذاً كهدفه الأول والأهم، زيادة كفاءة وفعالية الأمم المتحدة. ومع ذلك لم أنجح في اكتساب ثقة جميع الوفود وموافقتها.

وفي الوقت الذي أكتب فيه هذه السطور، ثمة ثلاثة تقارير سنوية سابقة فضلاً عن عدة تقارير فردية للمكتب أحييت وعرضت منذ وقت طويل مضى لم تحظ بعد برد رسمي من اللجنة الخامسة، بالرغم من أنها قد نوقشت مناقشة مستفيضة وأبديت تعليقات عليها في ذلك المحفل.

ولا يسعني إلا أن أعرب عن أمل في التغلب على هذا الجمود في نهاية المطاف وأن يعترف جميع أصحاب المصلحة بالقيمة المضافة إلى أعمال الأمم المتحدة بفضل وجود رقابة داخلية مستقلة.

أولا

الإدارة العامة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - مقدمة

باء - رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٤ - حددت الفقرة ٢٨ من الوثيقة ST/SGB/273 ثمانى فئات من المعلومات أدرجت بوصفها الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ح)، التي يتعين إدراجها في التقارير السنوية للمكتب. وفي ضوء هذه الفقرات الفرعية الثمان، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كالتالي:

(أ) و (ب) وصف للمشاكل الهامة والمساوئ وأوجه القصور: انظر الفقرات ١٤ إلى ١٧٣؛

(ج) توصيات لم يوافق عليها الأمين العام؛ رأى الأمين العام ضرورة مواصلة استعراض توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر الفقرتين ٧٠ و ٧١)؛

(د) و (هـ) توصيات واردة في تقارير سابقة ولم يتم الانتهاء من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المتعلقة بها، أو التي نقتح الإدارة فيها قرارا متخذا في فترة سابقة: انظر التذييل الأول؛

(و) و (ز) توصيات لم يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها مع الإدارة أو رفضت المعلومات أو المساعدة المطلوبة بشأنها: لا توجد مثل هذه الحالات؛

(ح) قيمة وفورات التكلفة الموصى بها والمبالغ المستردة: انظر الإطار الوارد بعد الفقرة ١٣.

٥ - وبمقتضى الولاية المنوطة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإنه يقدم تقارير إلى الأمين العام عن حالة تنفيذ توصياته على أساس نصف سنوي. وقدم تقريران من هذا القبيل إلى الأمين العام منذ آخر تقرير سنوي، يغطيان الفترتين من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويوجد نظام رصد حاسوبي لمتابعة ما يصدره المكتب من توصيات. ويواصل المكتب تركيزه القوي على التنفيذ الكامل للتوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات والتفتيش والتقييم والتحقيق، وهو ما يؤدي إلى تواصل الحوار بين المكتب والجهات التي يراقبها. وتبذل جهود أكبر قبل وضع التوصيات في صيغتها النهائية لضمان ارتفاع مستواها وفائدتها للإدارة، وهو ما يترك بدوره أثرا على تنفيذها.

١ - أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٨/٤٨ بء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، مكتب خدمات الرقابة الداخلية بهدف تعزيز مهام المراقبة داخل الأمم المتحدة عن طريق تكثيف عمليات التقييم ومراجعة الحسابات والتفتيش والتحقيق ورصد الامتثال وذلك بالنظر إلى ازدياد أهمية أنشطة المنظمة وتكلفتها وتعقدها. وشددت الجمعية العامة أيضا في قرارها، على الدور الاستباقي والاستشاري المنوط بالمكتب الجديد الذي ينتظر منه توفير المساعدة إلى مديري البرامج وتزويدهم بالدعم المنظم في أدائهم لمسؤولياتهم بفعالية. وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، وافقت الجمعية العامة في مقررها ٢٢٣/٤٨ على تعيين السيد كارل ث. باشكي وكيلا للأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، وقد تولى مهام منصبه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لمدة خمس سنوات محددة غير قابلة للتجديد أو التمديد تنتهي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي.

٢ - ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء، أضفت إصدارات الأمم المتحدة مزيدا من الوضوح على دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية. فالأحكام الواردة في نشرة الأمين العام المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (ST/SGB/273) تفصل آليات تنفيذ القرار ٢١٨/٤٨ بء، ونطاق سلطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومسؤولياته. كما بُنيت طريقة إبلاغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمسائل في تعليمات إدارية (ST/AI/397)، أصدرت أيضا في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وكذلك وضعت اختصاصات المكتب ضمن الإطار القانوني للأمم المتحدة في المنشور الإعلامي المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (ST/IC/1996/29). وعملا على جعل عمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية أكثر شفافية، يواصل المكتب استعراض الإجراءات الموجودة ووضع إجراءات جديدة.

٣ - ويزداد باطراد عدد التقارير التي ينشرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل عام منذ إنشائه: ١٢ تقريراً في عام ١٩٩٥، و ١٣ تقريراً في عام ١٩٩٦، و ١٦ تقريراً في عام ١٩٩٧، و ٢٠ تقريراً في عام ١٩٩٨؛ ومن المتوخى إصدار عدد مماثل من التقارير في عام ١٩٩٩.

يزداد باطراد عدد التقارير التي ينشرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل عام منذ إنشائه.

موجهة إلى الدول الأعضاء، ويجري رصدها بصورة مختلفة، تتضمن تقديم تقارير إلى لجنة البرنامج والتنسيق (انظر الفقرات ١٦٥ إلى ١٦٨).

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أصدرت شعبة مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية ٧٤٤ توصية، نُفذ ٣٧ في المائة منها؛ وأصدر قسم التحقيقات ٩٧ توصية، نُفذ ٥٧ في المائة منها؛ وأصدرت الوحدة المركزية للرصد والتفتيش توصيات جديدة عقب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛ وبالتالي، سترد معدلات تنفيذ هذه التوصيات في التقرير السنوي. وترد في الفقرات ١٦٥ إلى ١٦٨ أدناه التوصيات المقدمة من وحدة التقييم المركزية إلى لجنة البرنامج والتنسيق. والإجراءات التي اتخذتها اللجنة بشأنها.

جيم - تحسين الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت اللجنة الخامسة بصورة موجزة تقرير الأمين العام عن تحسين الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية. غير أنها لم تنته بعد من مداولاتها. ومع ذلك، يحتفظ كثير من الصناديق والبرامج بعلاقات تعاون وثيقة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتتخذ خطواتها الخاصة لتحسين الرقابة الداخلية. ويواصل قسم التحقيقات تقديم المساعدة لكثير من الصناديق والبرامج.

١١ - ولا يزال مستمرا الاتجاه المتزايد لهيئات الرقابة الداخلية في مختلف أجزاء أسرة الأمم المتحدة للعمل سويا وتقاسم الخبرات والاستفادة من الدروس المكتسبة وتقديم المساعدة بعضها إلى بعض، على نحو ما ورد في تقرير العام الماضي. واستضاف قسم التحقيقات المؤتمر الأول لمحقيقي منظومة الأمم المتحدة في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، حيث ناقشت طائفة عريضة من المواضيع، منها السرية وإعمال الإجراءات القانونية الواجبة التطبيق، والتفاعل مع الإدارات، وإعداد التقارير والعمل في الميدان.

١٢ - وضمن الجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتعزيز الرقابة داخل منظومة الأمم المتحدة، يواصل العمل في إطار مذكرات التفاهم لتوفير خدمات المراجعة الداخلية للحسابات لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ ومركز التجارة الدولية/الأونكتاد/ منظمة التجارة العالمية؛ ولجنة الأمم المتحدة للتعويض. ويجري أيضا تقديم خدمات مراجعة الحسابات إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وتحظى هذه الترتيبات بالتقدير من الإدارة كوسائل مفيدة تتسم بالكفاءة لتوفير خدمات مراجعة الحسابات.

يوجد نظام رصد حاسوبي لمتابعة التوصيات التي يصدرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٦ - ورصد تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية يتسم بالأهمية بالنسبة لما يلي: (أ) أغراض الامتثال؛ (ب) تحديد الأثر الذي تركه إنشاء المكتب على المنظمة؛ (ج) التخطيط الاستراتيجي لأنشطة الرقابة مستقبلا. وفي التقريرين نصف السنويين التاسع والعاشر المقدمين إلى الأمين العام، بدأ المكتب تحليل الآثار التي تركتها توصياته على مختلف مجالات مهام كل من الإدارات التي يضطلع بالرقابة عليها. ومن خلال استعراض عدد التوصيات المقدمة في كل مجال من مجالات المهام في التقارير نصف السنوية المقدمة إلى الأمين العام، ومن خلال مستوى التنفيذ الذي تحققه كل إدارة من الإدارات الأربع الرئيسية التي يغطيها نشاط المكتب، يمكن إعداد موجز مفيد. وقد وردت من المكتب التنفيذي للأمين العام استجابة إيجابية لهذه الطريقة الجديدة في تقديم التقارير عن توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتنفيذها.

٧ - وخلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وهو تاريخ إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قدمت شعبة مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية بيانات تحليلية إلى الإدارات الأربع الرئيسية التي يغطيها نشاط المكتب: إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون الإدارية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واستأثرت التقارير المقدمة إلى هذه الهيئات الأربع بقرابة ٥٠ في المائة من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، ظلت إدارة عمليات حفظ السلام أكبر الإدارات نصيبا من التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات، حيث استأثرت بقرابة ١٨ في المائة من توصيات المكتب. ونالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ١٣ في المائة من إجمالي التوصيات خلال نفس الفترة المشمولة بالتقرير، في حين كان ١١ في المائة من التوصيات موجهة إلى كل من إدارة الشؤون الإدارية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨ - وخلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٦٧٥ توصية إلى إدارة الأمم المتحدة. وكانت معدلات التنفيذ على النحو التالي: في مجال مراجعة الحسابات، أصدر المكتب ٢٠١ توصية، نُفذ ٧٢ في المائة منها؛ وأصدر قسم التحقيقات ٣٢٤ توصية، نُفذ ٨٥ في المائة منها؛ وأصدرت الوحدة المركزية للرصد والتفتيش ١٥٠ توصية، نُفذ ٨٢ في المائة منها. والتوصيات الصادرة عن وحدة التقييم المركزية

العامّة، في قرارها ٢٤١/٥١ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧، عدة مجالات تتطلب استعراضا مكثفا بدرجة أكبر من جانب هيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة. ولما كان الكثير من هذه المجالات في ميدان إدارة الموارد البشرية، فقد أضاف المكتب هذا المجال إلى أولوياته الرقابية في العام الماضي. وواصل المكتب التأكيد على هذه المجالات خلال العام قيد الاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، أعطى المكتب أولوية في العام الماضي لاستعراضات إدارة تكنولوجيا المعلومات، بما فيها الجهود المبذولة من جانب مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر من أجل الاستعداد لمشاكل الحواسيب سنة ٢٠٠٠.

وجرى في بعض الحالات زيادة المستوى الأولي لموارد مراجعة الحسابات.

دال - الأولويات

١٢ - حدد التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/50/459، المرفق) ثلاثة من مجالات الرقابة التي تحظى بالأولوية: حفظ السلام، والأنشطة الإنسانية وما يتصل بها من أنشطة، والمشتريات. وفي الفترة التي يغطيها تقرير عام ١٩٩٦ (A/50/432، المرفق)، عولجت أيضا مشكلة إنشاء هيئات جديدة باعتبارها مسألة تتسم بالأولوية. وقد حددت الجمعية

**وفورات التكاليف والمبالغ المستردة نتيجة للإجراءات
التي اتخذها مكتب خدمات الرقابة الداخلية،
١ تموز/ يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)**

طبيعة الأثر المالي	المبلغ المحدد والموصى به	الوفورات والمبلغ المسترد
ضياح أو إهدار الموارد	١٠,٢	٠,٤
استعادة المدفوعات (مرة واحدة فقط)	١٦,١	١٥,٠
تخفيض النفقات (مرة واحدة فقط)	٠	٢,٣
تخفيض النفقات (بشكل متكرر)	٢,٩	١,٤
الإيرادات الإضافية (مرة واحدة فقط)	٠,١	-
الإيرادات الإضافية (بشكل متكرر)	٠	-
تخفيض الميزانية عملاً بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية	٥,١	٤,٠
استعادة المبالغ الاحتياطية	٣,٣	٠,٤
المجموع	٣٧,٨	٢٣,٥

(أ) أقل من ٢٥ ٠٠٠ دولار.

**معدلات تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة
عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية**

النسبة المئوية/ معدل التنفيذ في							الفترة المشمولة*
٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩	العدد الكلي للتوصيات		
٣١	٥٨	٦٧	٧٠	٧٦	١ ٠٥٧	١٩٩٥	١ نيسان/أبريل - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
-	٥٩	٦٦	٦٦	٦٩	٤٨٠	١٩٩٥	١ تشرين الأول/أكتوبر - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
-	٤١	٦٧	٧١	٧٣	١ ١٦٢	١٩٩٦	١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦
٣١	٥١	٦٧	٧٠	٧٣	٢ ٦٩٩		المجموع أو المتوسط

* أقللت توصيات الفترة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤-٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥؛ ولن يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراءات متابعة إضافية؛ ومعدل تنفيذ هذه الـ ٣٤٣ توصية هو ٨٤ في المائة.

النسبة المئوية/ معدل التنفيذ في					الفترة المشمولة
٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (نسبة مئوية)	٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	العدد الكلي للتوصيات ^(أ)	
٨٤	٧٥	٦١	٣٦	٥١٣	١ تموز/يوليه - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
٨٣	٧٠	٤٨	-	٢٩٨	١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧
٧٠	٤٣	-	-	٦٠٤	١ تموز/يوليه ١٩٩٧ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨
٣٧ ^(ب)	-	-	-	٧٤٤	١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩
٦٩	٦٣	٥٤	٣٦	٢ ١٥٩	المجموع أو المتوسط

(أ) لا يعكس سوى التوصيات التي قدمت في الإبلاغات الختامية، أي التقارير أو المذكرات الموجهة إلى مديري الإدارات أو المكاتب.

(ب) يقوم معدل التنفيذ على أساس التوصيات التي وردت ردود عليها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

طبيعة الأثر المقصود لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية على مديري الأمم المتحدة، ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩

طبيعة الأثر المقصود	شعبة مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية ^(أ)	وحدة التقييم المركزية	الوحدة المركزية للرصد والتفتيش	قسم التحقيقات ^(ب)	المجموع	النسبة المئوية
عدد التوصيات						
تحسين الكفاءة أو الفعالية التنفيذية	٢٨١	-	٢٠	٧	٣٠٨	٣٧
تحسين ضبط الإدارة	٢٤٥	-	٤	٥	٢٥٤	٣٠
تحسين الهيكل الإداري	٣٥	-	-	١	٣٦	٤
تحسين دقة أو موثوقية المعلومات المالية أو الإدارية	١٤٢	-	-	١	١٤٣	١٧
تحسين الأمن أو السلامة المادية	٢	-	-	٢	٤	-
الكشف عن سوء الإدارة وتصحيحه	٣٣	-	-	٢٢	٥٥	٧
الكشف عن سوء السلوك أو الاحتيال وتصحيحه	٦	-	-	٣٧	٤٣	٥
المجموع	٧٤٤	-	٢٤	٧٥	٨٤٣	١٠٠
توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في تقارير التقييم		١٣				

(أ) تشمل الفرع المتعلق بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

(ب) تقارير منشورة فقط، وفقا لما هو مدرج في التذييل الثاني.

ثانيا

مجالات الرقابة ذات الأولوية

ألف - حفظ السلام

١ - تغطية عمليات حفظ السلام من حيث مراجعة الحسابات

١٤ - ظلت مراجعة حسابات عمليات حفظ السلام من مجالات أولوية مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبالإضافة إلى توسيع نطاق تغطية إدارة عمليات حفظ السلام بالمقر من حيث مراجعة الحسابات، أجريت مراجعة للحسابات في ثماني بعثات ميدانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وفر مراجعو الحسابات المقيمون التابعون للمكتب في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة مراقب الأمم المتحدة في أنغولا ومؤخرا في بعثة الأمم المتحدة المؤقتة لتقديم المساعدة في كوسوفو تغطية مستمرة لمراجعة الحسابات في هذه البعثات.

(أ) قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي

١٥ - كشفت مراجعة حسابات قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي بإيطاليا عن أن القاعدة تقوم بمهمة حيوية في سلسلة سوقيات حفظ السلام. وقد أصبحت قاعدة السوقيات أيضا وصلة الاتصالات الساتلية بين المقر وعمليات حفظ السلام في آسيا الوسطى والشرق الأوسط ويوغوسلافيا السابقة. وقد تحسنت أيضا الإدارة الشاملة للمخزونات الاحتياطية. ولكن على الرغم من هذا التقدم، لا بد من إنجاز بعض المهام ذات الشأن، مثل إحصاء الكمية الكبيرة من أصناف المخزون القابلة للاستهلاك وتقدير تكلفتها وقيدها حتى تعمل قاعدة السوقيات بكامل طاقتها.

١٦ - ويتعين وضع نظام عام للجرد لتوفير المراقبة الملائمة ومساعدة قاعدة السوقيات على إبلاغ بعثات حفظ السلام بسرعة ودقة بالمواد المتوافرة. وهذا يمكن أن يقلل من بعض المشاكل، مثل تخزين أوعية المطبخ غير المستعملة التي قدرت قيمتها بـ ١,٥ من ملايين الدولارات، والتي انقضت أكثر من أربع سنوات على وجودها حتى أصبحت معرضة للتدهور إلى درجة أن تصبح عديمة النفع. ولا بد أيضا من إجراءات تتخذ في حينها للتصرف في موجودات تزيد قيمتها على ٢٢ مليون دولار شُطبت أو يجري شطبها. وقد أبلغت الإدارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في وقت لاحق، أنها قامت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بإنشاء نظام ميداني لمراقبة الموجودات في قاعدة السوقيات. والمقصود بهذا النظام تحسين عملية صنع القرار بشأن شتى جوانب الإدارة.

يتعين إقامة نظام موحد للجرد لتوفير المراقبة الملائمة وتمكين قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي من إبلاغ بعثات حفظ السلام بتوافر المواد.

(ب) مراجعة حسابات خدمات الدعم المركزي

١٧ - أنشئت في زغرب وحدة للدعم المركزي لتوفير العمليات الجوية والاتصالات والدعم السوقي للبعثات الثلاث في يوغوسلافيا السابقة. على أن مكتب خدمات المراقبة الداخلية رأى أن هذه الوحدة لا توفر سوى خدمات محدودة لاثنتين من هذه البعثات ولا تقدم بالفعل أي خدمة للبعثة الثالثة. وانتهى المكتب إلى أنه ينبغي تحويل معظم مهام الدعم المركزي إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، مع ما يستتبعه ذلك من خفض عدد الموظفين، وأن الأماكن التي تشغلها الوحدة يجب أن تعاد إلى حكومة كرواتيا. وقد أدت هذه التدابير إلى وفورات في الميزانية بلغت ١,٧ من ملايين الدولارات في السنة. وقد قبلت التوصيات وجرى إلغاء عملية الدعم المركزي تدريجيا، مما أدى إلى وفورات كبيرة للمنظمة.

(ج) مراجعو الحسابات المقيمون التابعون لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

١٨ - لاحظ مراجع الحسابات المقيم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المتعهد بتقديم خدمات الدعم السوقي في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لا يقدم صورا فوتوغرافية لفواتير الدفع. وقد أدى ذلك إلى الدفع مرتين، ووصل إجمالي ثلاث فواتير قدمت مرتين إلى ما مجموعه ٣٠ ٠٠٠ دولار. وقد وافقت الإدارة على استرداد الدفعات الزائدة من المتعهد وطالبته بتقديم أصول فواتير الدفع من أجل رد التكاليف.

١٩ - وكانت البعثة، طوال أربع سنوات، تشتري جميع تذاكر الرحلات الجوية من وكيل واحد للسفر في جوهانسبرج، دون أن تقوم بعملية شراء رسمية. وقد تجاوز إجمالي المدفوعات لوكيل السفر هذا ١,٧ من ملايين الدولارات، وسُددت هذه المبالغ دون الحصول على إذن من لجان العقود، سواء المحلية أو في المقر. وقد وافقت البعثة، استجابة لتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على طلب الأسعار من ثلاث وكالات للسفر عند شراء تذاكر رحلات جوية.

أنه يمكن خفض هذه العمليات عن طرق تعزيز إجراءات التعيين.

(هـ) مراجعة حسابات الصندوق الاستثماري للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام

٢٣ - هناك جوانب ضعف بالغ تشوب الهيكل التنظيمي لمركز الأعمال المتعلق بالألغام، التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، وعمليات هذا المركز وتحد من فعاليته باعتباره مركز تنسيق أنشطة إزالة الألغام في المنظمة. ومن جوانب الضعف هذه عدم وجود ملاك معتمد للموظفين أو خطط للتكاليف أو مبادئ توجيهية للتشغيل تكفل الإدارة الفعالة لمشاريع إزالة الألغام. كما أن الوكالات المنفذة لم تحقق أي نجاح ولم تقدم أي تقارير مالية. وكان من نتيجة ذلك انعدام الرصد الملائم لتنفيذ عدد من مشاريع إزالة الألغام، مما أنشأ مخاطر مالية جسيمة على الأموال المؤتمنة عليها المنظمة. وكشفت مراجعة الحسابات أيضا عن أن السجلات المحاسبية للصندوق الاستثماري غير محفوظة بشكل دقيق، وأن هناك حسابات مستحقة الدفع منذ أجل طويل ومديونية داخل الصندوق والتزامات غير مصفاة. وقد وافقت الإدارة على جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبدأت اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وسيتابع المكتب عن كثب تنفيذ توصيات في هذا المجال البالغ الأهمية.

٢ - مراجعة حسابات عمليات تصفية البعثات

(أ) إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

٢٤ - تبين من مراجعة حسابات عملية تصفية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية أنها تمت بوجه عام بتخطيط وتنفيذ جيدين. على أن مراجعة الحسابات وجدت بعض المشاكل فيما يتعلق بالمزاد التجاري لموجودات البعثة، وهي مشاكل ينبغي أن تدرج ضمن الدروس المستفادة في عمليات التصفية مستقبلا. وكانت أوجه القصور هذه على النحو التالي:

(أ) أذن للشركة الأم لمتعهد المزاد بالدخول في المزايدة، فأصبحت بذلك أكبر مشتر منفرد، مما خلق حالة من تعارض المصالح؛

(ب) أعفي بعض المشتريين، ومنهم الشركة الأم لمتعهد المزاد، من دفع رسوم الدلال، مما اعتبر خرقا لشروط التعاقد وعرض المنظمة لمخاطر مالية؛

(ج) لم تقدم عقود المزاد من خلال اللجنة الوطنية للعقود، مما قضى على الشفافية.

ونتيجة لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ذكرت إدارة عمليات حفظ السلام أن عقود المزايدات في المستقبل يجب

٢٥ - وكانت البعثة قد استأجرت ١٥ طائرة لسد احتياجاتها من السوقيات والنقل. وكان دفع رسوم استئجار هذه الطائرات يتم على أساس الزمن الفعلي للرحلة. ولما كانت أسعار الاستئجار عالية، فقد كان من الحيوي أن تمارس البعثة المراقبة للتأكد من أن زمن الرحلات يسجل بدقة. ولكن البعثة لم يكن لديها ضوابط داخلية مناسبة تساعد على التحقق من دقة زمن الرحلات الذي يسجله الطيارون. وقد وافقت الإدارة على ما أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تدعيم الضوابط الداخلية في هذا المجال.

لم يكن لدى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ضوابط داخلية مناسبة للتحقق من دقة زمن الرحلات الذي يسجله الطيارون.

(د) مراجعو الحسابات المقيمون التابعون لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

٢١ - كشفت مراجعة حسابات السفر عن أن الموافقات على نقل الأمتعة الشخصية لأفراد الشرطة المدنية والمراقبين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك كأمتعة غير مصحوبة كانت تستغل بصفة منتظمة للاحتيال على المنظمة. وقد تولى محققو مكتب خدمات الرقابة الداخلية التحقيق في هذه المسألة، ويرد بيان تفصيلي لها في الفقرات من ٢٣ إلى ٢٧ أدناه. وبعد كشف الاحتيال، أخذت البعثة تعمل بضوابط داخلية مناسبة، كما أوصى بذلك مراجع الحسابات المقيم، لضمان تحقيق التوفير والشفافية في عمليات السفر. وكان من نتيجة ذلك أن وفرت البعثة زهاء ١,٢٥ من ملايين الدولارات فيما بين ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢٢ - وتبين من مراجعة حسابات عملية تعيين المراقبين في فرقة عمل الشرطة الدولية بالبعثة أن الإعادة المبكرة لضباط الشرطة غير اللائقين إلى بلدانهم كانت مشكلة دائمة نتجت عنها تكاليف كان يمكن تلافيها وأثرت بشكل سلبي على كفاءة التشغيل. وفي بعض الحالات كان ضباط الشرطة الذين اعتبروا غير لائقين يصلون، على الرغم من ذلك، إلى منطقة البعثة لكي يعادوا بعد ذلك إلى بلدانهم. وفي حالات أخرى كان ضباط الشرطة الذين اعتبروا لائقين يتبين أنهم غير لائقين بعد وصولهم إلى البعثة. وكان من الواضح أن بعض ضباط الشرطة قد عمدوا إلى الغش في الاختبارات اللغوية وكان لا مفر من إعادتهم إلى بلدانهم بعد رسوبهم في الاختبار المعاد عقب وصولهم إلى البعثة. كذلك كان بعض ضباط الشرطة مرخصا لهم بالسفر إلى منطقة البعثة دون الحصول على تصريح طبي. ومع أنه لا يمكن تجنب عمليات الإعادة المبكرة إلى البلد تماما، فإن مراجعة الحسابات بينت

الداخلية أنه قد اتخذت إجراءات لمطابقة الموجودات غير القابلة للاستهلاك وتصويب أوجه القصور الموجودة في قوائم جرد اللوازم.

أن تتضمن شرطا يتعلق بالأفراد أو الشركات ممن لهم روابط مع متعهد المزاد، وذلك لضمان حيدة عملية المزادة. ووافقت الإدارة أيضا على أنه ينبغي تقديم عقود المزاد إلى لجنة العقود المختصة.

ومن العوائق الأخرى لتصنيفية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في الوقت المناسب عدم وجود سجلات موثوق بها للموجودات القابلة للاستهلاك وغير القابلة للاستهلاك.

ما زال تزويد بعثات حفظ السلام بالموظفين المؤهلين ذوي الخبرة يمثل مشكلة مستمرة.

٢٨ - وبالرغم من تحسين الإدارة المالية لحسابات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بدرجة كبيرة إبان التصنيفية، لم يحرز تقدم يذكر نحو استرداد حسابات مستحقة القبض منذ مدة طويلة تبلغ قيمتها ١,١ مليون دولار. وحيث أن جزءا كبيرا من هذا المبلغ يمثل دينا على الشرطة المدنية السابقة والمراقبين العسكريين الذين لم يعودوا يعملون لدى المنظمة، فقد يكون من الصعب الآن استرداد هذه الحسابات.

٢٩ - ووفقا لاتفاق مركز القوات، كان يتعين توفير أماكن العمل للبعثة دون مقابل. بيد أن البعثة، رغم جهودها، لم تكن توفق دائما في الحصول على أماكن إقامة مجانية. ووجد أن البعثة قد دفعت زهاء ١٣ مليون دولار إلى مختلف الملاك مباشرة مقابل إيجار المرافق. وأوصى مكتب خدمات المراقبة الداخلية بأن تستعرض البعثة هذه المسألة لتحديد ما إذا كان يلزم تقديم مطالبة رسمية إلى الحكومة برد النفقات، وإذا لم يتم استرجاع هذه المبالغ، فإنه ينبغي استخدامها كمقابل لأي مبالغ تطالب بها الحكومة. وأعربت الإدارة عن اتفاقها مع هذه التوصيات.

٣ - تقييم مرحلتي البدء والإدخال لعمليات حفظ السلام

٣٠ - انتهى الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لإدارة عمليات حفظ السلام إلى أن الإدارة قد بذلت جهدا متضافرا لمتابعة تنفيذ التوصيات السابقة. وكانت عاكفة على استنباط الدروس المستفادة من التجربة الواسعة النطاق وتطبيق هذه الدروس. وتعرضت التقارير المتعلقة بالدروس المستفادة مؤخرا بالدراسة لمعظم المسائل المثارة في التقييمات المتعمقة لمرحلتي البدء والإنهاء. أما التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون الإعلام فيما يتعلق بالجوانب الإعلامية للبعثات، وهو ما كان يمثل مشكلة وقت إعداد تقرير التقييم الأول، فيسير الآن فيما يبدو على نحو جيد بدرجة معقولة. ولوحظ أيضا إحراز تقدم كبير في الكيفية التي تجري بها تصنيفية البعثات.

٢٥ - ما زال تزويد بعثات حفظ السلام بموظفين مؤهلين ذوي خبرة يمثل مشكلة مستمرة لم تحل بشكل مرض. وكان هناك في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية خمسة من كبار موظفي المشتريات مختلفين في مستويات خبرتهم، تعاقبوا في فترة ١٤ شهرا فقط. وقد أدى ذلك إلى وجود أوجه نقص بالغة، منها تكرار عمليات المزادة للتخلص من المواد المستهلكة، والعمليات المكلفة لإعادة المعدات المملوكة للوحدات إلى بلدانها. وعملا على التخفيف من مشكلة تزويد البعثات بالموظفين، أبلغت إدارة عمليات حفظ السلام المكتب أنها ستوفر التدريب الرسمي للموظفين المعيّنين حديثا قبل إيفادهم إلى الميدان.

(ب) بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

٢٦ - كشف تفتيش موقعي أجري على قاعدة السوقيات في فيانا عن عدم إحراز تقدم يذكر صوب التخلص من كمية كبيرة من مواد النفايات والمركبات المشطوبة. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا أنه قد تم التخلي عن أربع مركبات تكلفتها ٤٣٠ ٠٠٠ دولار في منطقة البعثة بسبب الأعمال القتالية، رغم قلة الأسيال التي قطعتها وصلاحياتها للاستعمال في بعثات أخرى. وأبلغت الإدارة المكتب بأن استعادة هذه المركبات ستكون أمرا غير اقتصادي، فتقرر، لذلك، بيعها إلى منظمة غير حكومية أو التبرع بها للحكومة.

٢٧ - ومن العوائق الأخرى لتصنيفية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في الوقت المناسب عدم وجود سجلات موثوق بها للموجودات القابلة للاستهلاك وغير القابلة للاستهلاك. وكانت خطة المصالحة الأصلية فيما يبدو متفائلة بشكل واضح بالنظر إلى عدم اكتمال قاعدة بيانات الموجودات المركزية وضرورة استكمالها بالنسبة للموجودات التي تتجاوز قيمتها ٤ ملايين دولار المتروكة في المناطق. علاوة على ذلك، لم تكن تجري عمليات جرد مادي على نحو منظم كما تنص القواعد المالية، وثبت عدم صحة سجلات الجرد لأصناف اللوازم. وعلى سبيل المثال، بولغ في تقدير قيمة قائمة الموجودات من أصناف اللوازم الكهربائية بما يزيد عن ٦ ملايين دولار. وأفادت الإدارة مكتب خدمات الرقابة

٣٦ - وعقب تقدم المنظمة بشكوى إلى سلطات الولايات المتحدة ذات الصلة، بعد أن اكتشف المحققون أن الرئيس السابق قد ترك البعثة بدون إذن، أُلقي القبض عليه في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ من قبل مكتب التحقيقات الاتحادي في نيويورك ووجه إليه الاتهام لاحقا بجرائم ترتبط، وفقا لقانون الولايات المتحدة، بالغش السالف ذكره. وفي أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وجدته هيئة للمحلفين مذنباً في خمس جرائم تتعلق بالتدليس عن طريق الاتصالات الدولية. وترتب على الأنشطة الجنائية التي ارتكبها هذا الرئيس السابق وبعض شركائه في الجرم خسارة تقدر بنحو ٨٠٠ ٠٠٠ دولار تحملتها المنظمة خلال فترة عمله في البعثة.

٣٧ - وقدمت المنظمة أيضاً شكوى إلى السلطات الكرواتية ذات الصلة، التي بدأت في إجراء تحقيق جنائي في هذا التدليس. ويتعاون محققو مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع كلتا الولايتين القضائيتين.

(ب) قبول أحد موظفي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة

والهرسك لمجاملات

٣٨ - أسفر التحقيق في الادعاء بأن أحد موظفي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قبل مجاملات من وكالة سفر كرواتية عن أن هذا الموظف قبل، في نيسان/أبريل ١٩٩٨، دعوة من صاحب شركة السفر لزيارة جزيرة كرواتية لمدة يومين. وسدد صاحب الشركة جميع تكاليف هذه الرحلة، بما فيها تذكرة الطيران، والإقامة في الفندق، ونثرات أخرى. وكشف التحقيق أيضاً عن دلائل على أن مساعد شؤون السفر لم يتحقق من وثائق المطالبة الواردة من وكالة السفر المذكورة وصدق على فاتورة الوكالة الزائفة، مما ترتب عليه تحمل المنظمة خسارة مباشرة تتجاوز قيمتها ٤٠ ٠٠٠ دولار. وقبل كل من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب إدارة الموارد البشرية توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة وهما بصدد تنفيذها.

باء - الأنشطة الإنسانية والأنشطة ذات الصلة

١ - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

(أ) مراجعة الحسابات

٣٩ - أجرى قسم مراجعة الحسابات التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لحسابات الأنشطة التي تضطلع بمسؤوليتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وذلك بموجب أحكام مذكرة التفاهم المعنية بتوفير خدمات المراجعة الداخلية للحسابات. وتتوخى مذكرة التفاهم، التي جرى توقيعها في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ونقحت في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، كفاءة التغطية المنتظمة فيما يتعلق بمراجعة حسابات صناديق التبرعات التي تديرها المفوضية والتي بلغت قيمتها في عام ١٩٩٨ ما يقرب من ٨٤٠ مليون دولار موظفة في نحو ١٤٠ برنامجاً قوطريا. وقد أنشأ المكتب دورة للمراجعة الداخلية لحسابات هذه العمليات، وهي دورة

٣١ - وسلط الضوء على أحد المجالات التي جانبها التوفيق: إذ لم يكن قد أنشئ بعد المستودع الأساسي للخبرة الماضية، وهو سجل مفهرس شامل لإجراءات العمل العادية للبعثات، كان من المفروض أن يتاح لاستخدام البعثات على الشبكة الداخلية (الانترانت) لإدارة عمليات حفظ السلام. وقد تكرر التأكيد على إيجاد هذا السجل في عدة تقارير منذ أول تقييم لحفظ السلام في عام ١٩٩٤: فحددت التوصية ٢ من تقرير مرحلة الإنهاء ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موعداً نهائياً، وبعد ذلك بسنتين، حددت التوصية ١ من تقرير الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمرحلة البدء ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موعداً نهائياً، ووافقت إدارة عمليات حفظ السلام على كلا هذين المواعدين. ويأمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يتسنى إنشاء هذا السجل بحلول نهاية ١٩٩٩، وسيبقى هذا الأمر قيد الاستعراض. وأقرت لجنة البرنامج والتنسيق الاستنتاجات التي انتهى إليها الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات (A/54/16، الفقرة ٥٤٢).

٤ - التحقيقات في بعثات حفظ السلام

٣٢ - في الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قسم التحقيقات العمل في الحالات التي لم يبت فيها بعد في عمليات حفظ السلام وبدأ العمل في مسائل جديدة: ومن بين الحالات التي استلمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعددها ٢٤٧ حالة كانت ٤٨ حالة تتعلق بحفظ السلام.

(أ) قضية التدليس المتعلق بالسفر، بعثة الأمم

المتحدة في البوسنة والهرسك

٣٣ - تمخض تحقيق في التهم المتعلقة بالوزن الزائد من الأمتعة في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عن وجود أدلة على أن الرئيس السابق لوحدة حركة المرور والسفر التابعة للبعثة قد احتال على المنظمة بوضع مخطط ذي عنصرين مرتبطين موضوعياً، ولكنهما مختلفان من حيث التنفيذ.

٣٤ - وكان العنصر الأول يتعلق بالتواطؤ بين الرئيس السابق ومدير وكالة سفر على أن تقدم الوكالة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فواتير مزيفة ووثائق ذات صلة لدعمها وذلك للحصول على إيرادات غير مستحقة بحساب تكاليف على الأمم المتحدة مقابل الوزن الزائد من الأمتعة الذي توفره شركات الطيران لكل راكب من ركاب الأمم المتحدة بدون مقابل.

٣٥ - وكان العنصر الثاني يتعلق بأحد موظفي شركة للطيران دخل في مخطط منفصل مع الرئيس السابق الذي أذن بدفع فواتير خطوط طيران مزورة مقدمة إلى البعثة، أعدها موظف شركة الطيران بعد إضافة تكاليف ١٠٠ كيلوغرام من الوزن الزائد الذي توفره خطوط الطيران بدون مقابل.

بجودة التوجيه، وبناء القدرات، وتكثيف الرصد من جانب المفوضية أن يساعد على تصحيح هذه الحالة. واستجابة لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتحسين الرصد، وضعت المفوضية "قائمة مرجعية لرصد الجوانب المالية للشركاء المنفذين". وسوف تزود هذه القائمة المرجعية الجاري اختبارها حاليا موظفي برامج المفوضية وماليتها في الميدان بمنهجية مدروسة لزيادة فاعلية الرصد المالي للشركاء المنفذين.

بسبب أوجه الضعف في نظم محاسبة الشركاء أو عدم استيفاء وثائق المحاسبة يصبح من المتعذر أحيانا التحقق من دقة النفقات المبلغ عنها للمفوضية.

٤٢ - تقوم معظم المنظمات غير الحكومية الدولية بتشغيل أحدث ما وصلت إليه نظم المحاسبة، ولكن تنشأ المشاكل أحيانا بسبب السياسات العامة وهياكل الحسابات التي تختلف عن هياكل المحاسبة في المفوضية. وفي حالات معينة، اقتضى الأمر إجراء تسويات عديدة يدويا لتلبية احتياجات المفوضية في مجال الإبلاغ، مما تعذر معه إجراء المطابقة بصورة منتظمة. وفي بعض الحالات، قامت المنظمات غير الحكومية الدولية بنقل وثائقها المحاسبية بأسرها إلى مقارها الوطنية، دون أن تترك نسخا في مقار عملياتها الميدانية. وفي حالات أخرى، لم تكن الوثائق المتاحة في الميدان تؤيد صحة النفقات التي تكبدها مقر المنظمة غير الحكومية (على سبيل المثال، عمليات الشراء الدولية). وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تفرض المفوضية حدا أدنى معين من المعايير من أجل توافر المعلومات المحاسبية في الميدان.

٤٣ - لم تكن المعلومات المالية المقدمة من الشركاء المنفذين الحكوميين موثوقا بها على الدوام. ففي أحد البرامج القطرية اكتشف مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المبالغ المبلغه إلى المفوضية بوصفها مبالغ أنفقت، لم تكن نفقات فعلية، بل كانت تعكس الأقساط الواردة من المفوضية وحولت إلى مكاتب حكومية أخرى. وتبين أن هذه التقارير هي "تقارير عن تحويل أموال" للإقرار باستلام أموال من المفوضية وليست إبلاغا عن استخدام هذه الأموال.

٤٤ - وفي تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ١٩٩٧ (A/52/426، الفقرة ١٦)، وصف المكتب حالة حكومة منفذة كانت وثائقها المتعلقة بالمشروع وسجلاتها المالية للفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، في حالة سيئة بحيث تعذر مراجعة حساباتها. غير أنه استنادا إلى السجلات المصرفية التي تم الحصول عليها من مصرف الشريك، تمكن مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تحديد مخالفات، كشفت، في جملة أمور،

يمكن أن تتراوح مدتها بين سنتين وخمس سنين بناء على حجم العمليات من الوجهة المالية وعلى عوامل مخاطرة أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها المكتب عمليات المفوضية في كل من أفريقيا (إثيوبيا والجزائر ورواندا وغانا وغينيا وكينيا وليبيريا والنيجر)، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وفييت نام ولاوس)، وأوروبا (الاتحاد الروسي وأرمينيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا وسلوفينيا)، وأمريكا (البرازيل وغواتيمالا). وركزت عمليات المراجعة على تنفيذ البرامج من قبل مكاتب المفوضية الميدانية وشركائها المنفذين وعلى إدارة هذه المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى عمليات المراجعة القطرية الـ ٢٠ هذه، أجرى المكتب ثلاث عمليات مراجعة في مقر المفوضية. وأصدر المكتب في غضون الفترة المشمولة بالتقرير ما يزيد على ٥٠ ملاحظة تتعلق بالمراجعة إلى المديرين الميدانيين و ١٢ تقريرا من تقارير المراجعة إلى كبار مديري المفوضية. وتتصل معظم التوصيات الرئيسية الـ ٩٨ الواردة في تقارير مراجعة الحسابات بالمجالات الوظيفية المتعلقة بالمالية، والسفر، وإدارة البرامج.

٤٥ - واستجابة للجهود التي تبذلها المفوضية لتطبيق اللامركزية في إدارة عملياتها وما ترتب على ذلك من تعيين مديرين إقليميين ميدانيين في أفريقيا، أنشأ مكتب خدمات الرقابة الداخلية مناصب لمراجعي حسابات مقيمين في أبيدجان ونيروبي. ويركز مراجعو الحسابات هؤلاء على العمليات في غرب ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك منطقة البحيرات الكبرى، والجنوب الأفريقي. ويجعل هذا الترتيب الجديد المراجعين أقرب إلى مكان العمليات و يتيح لهم أن يوجهوا اهتمام المدير الإقليمي المعني بشكل مباشر إلى ما يكشفون عنه من المشاكل. وقد قرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمفوضية مؤخرا انتداب مراجع حسابات مقيم لعمليات المفوضية في كوسوفو.

الترتيبات المتعلقة بالشركاء المنفذين

٤٦ - تمت نسبة ٤٠ في المائة تقريبا من نفقات برامج المفوضية لعام ١٩٩٨ عن طريق الشركاء المنفذين. لذلك كانت الإدارة المالية وإدارة البرامج من المجالات ذات الأولوية لعمليات مراجعة الحسابات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولقي المراجعون في مرات عديدة صعوبة في التوفيق بين المعلومات المالية التي أبلغ الشركاء المنفذون بها المفوضية في تقاريرهم النهائية المتعلقة برصد المشاريع الفرعية وبين المعلومات الواردة في سجلاتهم المحاسبية. وجعلت أوجه القصور في نظم المحاسبة لدى الشركاء أو عدم اكتمال وثائقهم من الصعب أحيانا التحقق من دقة النفقات التي يخطرون بها المفوضية. وفي المنظمات غير الحكومية المحلية، نجمت المشاكل بصفة أساسية عن عدم ملائمة النظم أو عدم كفاية تدريب الموظفين. ومن شأن النهوض

من البيانات المالية الموحدة التي تمت مراجعة حساباتها المقدمة من الشركاء المنفذين التابعين للمنظمات غير الحكومية الدولية. والبيانات، التي تمثل أكثر من ٤٦ في المائة من إجمالي نفقات الشركاء المنفذين، تحدد بوضوح التمويل الذي تقدمه المفوضية. غير أن هذه البيانات الموحدة تقدم، في بعض الحالات، معلومات عامة فحسب عن المبالغ الإجمالية للأموال المعنية للمفوضية. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي لتلك البيانات أن تبين، على المستوى القطري ومستوى المشروع الفرعي، المبالغ الواردة من المفوضية والتي أنفقت باسمها بغية تيسير المطابقة مع تقارير رصد المشاريع الفرعية المقدمة. والمكتب على استعداد لمساعدة المفوضية في هذه المسألة.

تنفيذ البرامج

٤٧ - لم تحقق البرامج دوماً الأهداف المقررة. ففي أحد البرامج القطرية، أنفقت المفوضية أكثر من ٥ ملايين دولار على المواد والعمالة من أجل إعادة بناء عدة آلاف من الوحدات السكنية. وبين تقييم مستقل، أن من بين عينة قوامها ١٥٢ وحدة سكنية جرى تقييمها، لم تستكمل سوى وحدتين طبقاً لمستوى المواصفات الأساسية للبرنامج. وعندما استكملت المنازل التي أعيد بناؤها، لم يقطنها دوماً المستفيدون المستهدفون. وحتى أيار/مايو ١٩٩٨، كان ٢٠ في المائة تقريباً من المنازل التي تم إصلاحها في إطار برنامج لعام ١٩٩٧، لم يشغل بعد. وعلى الرغم من أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يدرك أن الأسباب السياسية والأمنية تحول أحياناً دون تحقيق الاستخدام المستهدف، فإن المكتب يرى أن قيام المفوضية بمزيد من المراقبة المكثفة للبرامج كان يمكن أن يحد من هذه المشاكل.

٤٨ - تشكل المشاريع ذات الأثر السريع غالباً عنصراً أساسياً في برامج إعادة الإدماج. وقد وجد مراجعو الحسابات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن كثيراً من هذه المشاريع، على الرغم من أنها تيسر إعادة الإدماج وتلبي حاجات العائدين، فإنها لا تستحق بأن توصف بأنها سريعة. وحتى مع التخطيط الملائم، فإن الفترة التي تستغرقها الموافقة العادية وفترة التنفيذ لكثير من هذه المشاريع، تتجاوز فترات الميزانية السنوية للمفوضية. ونتيجة لذلك، تبدأ المشاريع دون تأمين التمويل اللازم لإنجازها، وبالتالي يتم تكبد التزامات مالية فعلية لفترات مالية في المستقبل. ولا ريب في أن تنفيذ مشاريع متعددة السنوات في الإطار الضيق للميزانيات السنوية يؤدي إلى عدم الاستقرار في تخطيط المشاريع، وينطوي على مخاطر فيما يتعلق بإنجاز المشاريع، ويشير مسألة الاستدامة. وفي رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه لكي تصبح هذه البرامج فعالة، يقتضي الأمر وضع ترتيبات للتمويل تتجاوز سنة الميزانية. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تنظر المفوضية في إيجاد آليات بديلة للتمويل.

عن وجود مبلغ يزيد عن ٢٥٠ ٠٠٠ دولار يمثل إيرادات فوائد وحصائل مبيعات لم يبلغ عنها، وكانت مستحقة للمفوضية. وفي عام ١٩٩٣، كشفت مراجعة الحسابات مخالفات في عقد رئيسي منحه هذا الشريك الحكومي. وفي مراجعة للحسابات جرت في وقت لاحق قامت بها المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في هذا البلد، أيدت تلك المراجعة نتائج مراجعة الحسابات التي أجرتها الأمم المتحدة وخلصت إلى أنه قد حدثت أعمال تدليس بموافقة واضحة من جانب المسؤولين الحكوميين ذوي الشأن. وعلى الرغم من الجهود المتكررة التي بذلتها المفوضية، حتى على أعلى المستويات، لم تعالج السلطات الحكومية المعنية بهمة هذه المسائل. وبحلول نهاية عام ١٩٩٨ لم يكن المدعي العام قد حدد بعد ما إذا كان هناك سبب محتمل يدعو إلى المضي في إقامة دعوى ضد المتعاقد الذي أبرم عقد عام ١٩٩٣. بل لم يتم الشروع في إجراء تحقيق أولي ضد أي من المسؤولين الحكوميين المتورطين في هذا الأمر. وبخلاف حفظ وثائق المشاريع في الخزائن، لم تبذل جهود جادة لإعادة تنظيم ملفات المشاريع، وهو شرط أساسي لمراجعة الحسابات من قبل المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات من أجل تحديد المدى الكامل للمخالفات والخروج عن القواعد. وبالإضافة إلى ذلك لم يتم حتى الآن إعادة أي من الإيرادات غير المبلغ عنها إلى المفوضية. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن جهود المفوضية، لمعالجة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات وتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، ستبوء بالفشل، ما لم تحظ هذه الجهود بالاستجابة اللازمة من الشركاء الحكوميين.

٤٥ - وفي حالة أخرى، أكدت مراجعة للحسابات أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية المزامعة المتعلقة بحدوث تدليس ارتكبه شريك منفذ محلي تابع لوكالة غير حكومية. وقد اختلس هذا الشريك أموالاً للمفوضية عن طريق اختلاق معاملات وهمية، وإضافة مشاركين وهميين في حلقة عمل إلى القوائم الخاصة بدفع البدلات، والحصول على قروض من أموال المفوضية الخاصة بالمشاريع. وقد أوقفت المفوضية التعاون مع هذا الشريك وتبادلت مع الوكالات الأخرى المعنية المعلومات المتعلقة بهذا الشأن. وحسبما أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تعتزم المفوضية إطلاع السلطات في البلد المضيف على هذا الموضوع.

شهادات مراجعة الحسابات

٤٦ - بغية رفع مستوى الاطمئنان على اتساق النفقات التي يتكدها الشركاء المنفذون وموافقتها للشروط وملاءمتها، تطلب المفوضية تقديم شهادات بمراجعة الحسابات. وقد ارتفع مستوى الامتثال لهذا الشرط بصورة كبيرة خلال فترة الإبلاغ بسبب الجهود المكثفة التي بذلتها المفوضية؛ غير أنه يلزم مزيد من الاهتمام للحد الأدنى من المعايير المتعلقة بقبول شهادات مراجعة الحسابات. وتقبل المفوضية نسخاً

في أغلب الأحيان إلى العمل إلى حد كبير على أساس نقدي. ويمكن أن تصبح المبالغ المدفوعة نقدا كبيرة جدا، وتصل المبالغ المحفوظة في خزنة المكتب، في بعض الحالات، إلى مئات عدة من آلاف الدولارات. وللحد من الأخطار التي ينطوي عليها هذا الأمر، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستخدام المرافق المصرفية كلما كان ذلك متاحا، والاحتفاظ بمستويات السلفة المستديمة عند أدنى حد ممكن، وتعزيز الضوابط والتدابير الأمنية فيما يتعلق بالعمليات النقدية التي لا غنى عنها. ومما يثير الدهشة، أن إدارة أموال نقدية تنفيذية كبيرة، تخضع، من حيث المبدأ، لنفس القواعد التي تم وضعها بالنسبة للمصاريف النثرية. ومع ذلك، لا تتجاوز المدفوعات الفردية من المصاريف النثرية ما يعادل ١٠٠ دولار، ومن ثم فإن المخاطر هنا محدودة. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن العمليات النقدية الكبيرة تتطلب وجود مبادئ توجيهية محددة تعكس طابع وحجم العمليات المنفذة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها. وعلى سبيل المثال، لما كانت الحسابات المصرفية للمفوضية يتم عادة تشغيلها على أساس أن هناك موقعين مشتركين، فإنه يجب أن يخضع تشغيل الأموال النقدية الكبيرة لضوابط مساوية أو ضوابط أشد صرامة.

٥٣ - بالنسبة للشركاء المنفذين، كثيرا ما لاحظ مراجعو الحسابات التابعون لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عدم الفصل بين الواجبات المتعلقة بالمهام النقدية. فقد كان مدير لمشروع يتولى تنفيذه أحد الشركاء المنفذين هو صاحب التوقيع الوحيد المعتمد لدى البنك، وقد قام بتوقيع شيكات للحصول على سلف نقدية له ثم قام بتسديد ذلك كله فيما بعد. وإذا كانت موثوقية الموظف أمرا حاسما لعملية ما، فإن هذه الموثوقية لا يمكن أن تكون بديلا لوجود رقابة داخلية فعالة. وللتغلب على هذه المشاكل في مجال إدارة النقد وفي مجالات الإدارة المالية الأخرى، على المفوضية أن تقدم التوجيه والتدريب والرصد بالنسبة للشركاء المنفذين. وقد عمل برنامج التدريب الذي تقدمه المفوضية في مجال الإدارة المالية على إحداث تحسن ملحوظ في مهارات الإدارة المالية للموظفين الميدانيين التابعين للمفوضية. والقيام بمبادرة مماثلة أمر له مبرره لكفالة تعزيز الإدارة المالية لدى الشركاء المنفذين.

دفع الضرائب

٥٤ - كشفت عمليات مراجعة الحسابات التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية عدة حالات واجهت فيها المفوضية صعوبات في تأكيد حقوقها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ و/أو اتفاقات التعاون السارية للمفوضية مع الدول المضيفة. وقد برزت مشاكل بوجه خاص في الحالات التي قام فيها شركاء المفوضية المنفذون بتنفيذ مشاريع للاجئين. ففي أحد البلدان، كانت المركبات المملوكة للمفوضية والتي تشتري من أموال برامج المفوضية ويستعملها الشركاء المنفذون بمقتضى اتفاقات حق الاستعمال

إن تنفيذ مشاريع متعددة السنوات في الإطار الضيق للميزانيات السنوية، يؤدي إلى عدم الاستقرار في تخطيط المشاريع، وينطوي على مخاطر فيما يتعلق بإنجاز المشاريع ويشير مسألة الاستدامة.

٤٩ - تستخدم الصناديق الدائرة في أغلب الأحيان لزيادة أثر المساعدات التي تقدمها المفوضية، لا سيما فيما يتعلق بتوليد الدخل للاجئين. غير أنه، بدون وجود شركاء على درجة كافية من المهارة والتخطيط المناسب، قد تفوق تكاليف هذه الصناديق الدائرة الفوائد المرجوة منها. وقد وجد مراجعو الحسابات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية في حالة أحد الصناديق الدائرة، أن النفقات التي تكبدتها الوكالة المنفذة في مجالات التدريب، وإدارة القروض والتكاليف غير المنظورة، قد تجاوزت إجمالي مبلغ القروض الممنوحة، مما أدى إلى استنزاف جزء من رأسمال الصندوق. ولما كان تمويل الصندوق يتم في إطار برنامج سنوي، فإنه لم يول اهتمام كاف للرصد على المدى الطويل والاستدامة.

٥٠ - وفي حالة أخرى، اكتشف مراجعو الحسابات التابعون لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه تم اعتماد ميزانيات لمشاريع ذات أثر سريع بالعملة المحلية، في حين دفعت المفوضية للشركاء المنفذين الأقساط بدولارات الولايات المتحدة، مما أسفر عن تحقيق الشركاء المنفذين مكاسب كبيرة من جراء فروق أسعار الصرف. وهذه الأرباح غير المتوقعة، التي ربما قد وصلت، حسب تقديرات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إلى فئات عدة من آلاف الدولارات، لم تبلغ إلى المفوضية، لكن تم الاحتفاظ بها في حسابات الشركاء المنفذين. وقد طلبت المفوضية من الشريك الكشف عن المبلغ الإجمالي للمكاسب التي تحققت من وراء أسعار الصرف، والحصول على موافقة المفوضية على استخدام إيرادات البرامج هذه.

٥١ - وعلى الرغم من أن ضعف الضوابط الداخلية أو عدم كفايتها لدى الكثير من الشركاء المنفذين، يعد مدعاة للقلق، فقد اكتشف أيضا مكتب خدمات الرقابة الداخلية حالة أثرت فيها الضوابط الداخلية التقييدية المفرطة على كفاءة التشغيل وأصاب تنفيذ البرنامج بالشلل. وأدت الإجراءات المعوقة وطول المدة التي تستغرقها الموافقة، إلى تأخير تسليم المساعدات إلى العائدين.

إدارة النقدية

٥٢ - ما زالت إدارة النقدية في الميدان تثير القلق. ويؤدي نقص المرافق المصرفية الملائمة في كثير من مناطق العمليات إلى أن تضطر المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية

المفوضية كانا، خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٨ يأخذان رشوة من بائعين مقابل تسديد تكاليف مبالغ فيها وشراء كميات مفرطة من حبوب الأرز. وتلقى القسم أيضا تقريرا يفيد بأن وثيقة من خمس صفحات قد أرسلت إلى صحيفة محلية وتضمنت الوثيقة تقريرا مزورا لمراجعي حسابات الأمم المتحدة يؤكد أن الأسعار التي دفعتها المفوضية مقابل شراء الأرز مرتفعة بصورة لا مبرر لها وأن عمليات شراء مبالغ فيها قد حدثت. ولأن قسم التحقيقات أفاد بأن الأدلة التي قُدمت في عملية التحقيق لم تؤيد الدعوى بقبول رشاوى، فقد قامت المفوضية بتنفيذ توصيات القسم بتبرئة الموظفين المتهمين. ومن ناحية أخرى، أكدت نتائج التحقيق أن الوثيقة التي زعم أنها للأمم المتحدة كانت مزورة وأن موظفا سابقا في المفوضية أرسلها إلى صحيفة بسوء نية.

٥٧ - ويرى قسم التحقيقات أن أي حالة تنتهي بتوصية بتبرئة الموظف إنما تبرز مهمة قيمة يضطلع بها القسم ولكنها كثيرا ما تغفل. وعندما يوصي قسم التحقيقات بتبرئة أي موظف، فهو إنما يقدم الحماية لأولئك الأفراد الذين يتهمون بغير حق أو لم تتوافر ضدهم أدلة كافية.

وعندما يوصي قسم التحقيقات بتبرئة أي موظف، فهو إنما يقدم الحماية لأولئك الأفراد الذين يتهمون بغير حق أو لم تتوافر ضدهم أدلة كافية.

٢ - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

٥٨ - يواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية رصد أنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وقد قام بالترتيبات اللازمة لمراجعة حسابات خدمات الدعم الميداني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الربع الأخير من عام ١٩٩٩ وعملياته في السودان في الربع الأول من عام ٢٠٠٠.

٣ - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٥٩ - استجابة لطلب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة شاملة لحسابات مرحلتي تشغيل وتصنيف العملية الميدانية للمفوضية في مجال حقوق الإنسان في رواندا. وقد حددت عملية مراجعة الحسابات مشاكل كبيرة في العملية الميدانية منها ضعف الضوابط الداخلية في مجالات من قبيل الإدارة المالية وإعداد التقارير، والمشتریات، وشؤون الموظفين وإدارة المركبات والممتلكات. وكانت هناك أيضا فجوات في المراسلات القائمة بين مقر المفوضية في جنيف والميدان. علاوة على ذلك، ووجهت، في مرحلة التصفية، حالات قصور شديدة من قبيل سوء التخطيط ووجود تضارب في البيانات المتعلقة بعمليات التصرف بالممتلكات. وقدم مكتب خدمات

تخضع لرسوم جمركية متى وضعت تحت تصرف الشركاء المنفذين ولم توضع عليها لوحات أرقام المفوضية. وعلى المفوضية في هذه الحال أن تختار بين قبول احتمال التعرض للمساءلة المالية الناشئة عن استعمال هذه المركبات أو دفع الرسوم الجمركية. وفي عدة بلدان، كانت عمليات شراء هامة توليها الشركاء المنفذون من أموال برنامج المفوضية ولأغراض برنامجية تخضع لضريبة القيمة المضافة، وقد أخفقت الجهود التي بذلت للحصول على إعفاء من الضريبة أو لإعادتها. فعلى المفوضية أن تسعى، من خلال اتفاقات تعاون، إلى توسيع نطاق امتيازاتها بموجب اتفاقية عام ١٩٤٦ لتشمل شركاءها المنفذين. وإلى أن تعالج هذه المسألة على نحو مرض، يتعين على المفوضية أن تدرس إمكانية تقليص عمليات الشراء التي يقوم بها الشركاء المنفذون إلى أدنى حد. وفي أحد البلدان، تحتجز الجمارك معدات للاتصالات السلكية واللاسلكية تابعة للمفوضية في انتظار سداد "رسوم" لا تعتبر تكاليف ينبغي سدادها لقاء خدمات قُدمت، بل تعتبر ضريبة. وواضح أن هذه الممارسة انتهاك للالتزامات الحكومة. وفي بلد آخر، تلزم التشريعات الضريبية الوطنية المستفيدين من مبالغ المساعدة التي يحصلون عليها من أموال المفوضية بأن يدفعوا ضرائب على هذه المبالغ. وحتى لو لم يكن في هذه الضريبة انتهاك للصوصك القانونية الدولية السارية، فليس في صالح اللاجئين ولا ينسجم مع مقاصد المانحين، أن تسهم الأموال الشحيحة التي تُقدم لأغراض إنسانية في الميزانيات الوطنية. فيتعين بذل جهود متضافرة بين المفوضية وسائر مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها لإقناع الحكومات المعنية بأن الأموال التي يعهد بها إلى المفوضية ينبغي أن تنفق بالكامل لما فيه خير اللاجئين وفقا لما تمليه ولاية المفوضية. علاوة على ذلك، على المفوضية أن تلج بقوة على وجوب سيادة القانون الدولي على الأنظمة الضريبية أو الترتيبات الإدارية الوطنية التي تتعارض معه.

استعراض خاص

٥٥ - بطلب من إدارة المفوضية، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراضا خاصا في أحد المكاتب القطرية. وقد كشف الاستعراض عن عدة مخالفات منها محاباة موظفي المفوضية في عمليات التصرف بالمركبات عن طريق ترتيبات البيع، واستخدام مرافق إصلاح المركبات التابعة للمفوضية وقطع الغيار لأغراض خاصة؛ ووجود مطالبات مشكوك فيها أو حتى غير سليمة لتغطية تكاليف السفر والاستحقاقات المتصلة بها. ونتيجة لهذا الاستعراض تم استرداد مبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار تقريبا. وقد ترك الموظف المعني عمله لدى المنظمة.

(ب) التحقيقات

الادعاءات المتعلقة بوجود تدليس

٥٦ - في الفترة المشمولة بالتقرير، تناول قسم التحقيقات خمس حالات تتعلق بالعمليات الميدانية للمفوضية. وقد تناول أحد التحقيقات تقريرا يزعم أن موظفين اثنين من موظفي

٢ - مسائل أخرى في مجال الشراء

استعراض حالات التحكيم المتصلة بالمشتريات

٦٣ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٢ ألف المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية حالات التحكيم المتصلة بالمشتريات والوارد في تقريره المؤرخ ١ آذار/ مارس ١٩٩٩ (A/53/843). وقد نشأ معظم هذه الحالات في الأنشطة المتعلقة بحفظ السلام. واستناداً إلى تحليل لخمس حالات حدثت مؤخراً وبُت فيها عن طريق التحكيم أو اتفاقات تسوية، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن النزاعات، وإن كانت تتعلق بجزء صغير نسبياً من السلع والخدمات التي اشترت لعمليات حفظ السلام، فقد ترتبت عليها تكاليف إضافية تحملتها المنظمة، بما في ذلك موارد الموظفين، وأتعاب قانونية وأسعار فائدة. وقد نتجت المطالبات التي قدمها المتعاقدون بدرجة رئيسية عن عدم وضوح شروط العقود وهي شروط كانت البعثات الميدانية تقبلها أحياناً ثم تقوم بتغييرها من دون استشارة ومراجعة لجنة العقود ومكتب الشؤون القانونية في المقر، كما نتجت عن عدم وجود اتفاقات رسمية، وعدم كفاية إدارة العقود في الميدان، وقد أعربت الإدارة عن موافقتها على توصيات مكتب خدمات الرقابة التي تهدف إلى الحد من احتمالات رفع مطالبات ضد المنظمة في المستقبل. وسيقدم تقرير من الأمين العام بشأن هذه المسائل إلى اللجنة الخامسة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

إدارة عقود الخدمات وحصل الإعاشة

٦٤ - خلصت عملية مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعقود رئيسية في مجال الخدمات وحصل الإعاشة في خمس بعثات لحفظ السلام إلى أن إدارة العقود تواجه عقبات نتيجة لعدم كفاية تدريب موظفي إدارة العقود، وعدم اكتمال إعداد بيانات العمل والمتطلبات، والتقاوس عن تحديد مسؤوليات كلا الطرفين على نحو واضح في العقود. وكانت عملية منح العقود بطيئة في حالات كثيرة، الأمر الذي استدعى اللجوء إلى ترتيبات عقود مؤقتة، بتكاليف باهظة في بعض الأحيان. وقد حدثت هذه الحالة في بعثة الأمم المتحدة في هايتي حيث كان بالإمكان توفير نحو ٧,٧ ملايين دولار لو أن الترتيبات التعاقدية الملائمة أُنجزت في حينها. وقد ذكرت الإدارة أن أحداثاً طارئة قد وقعت ومنها عقد أربعة اجتماعات للجنة العقود في المقر، فأبطأت كثيراً عملية الشراء. وأدت حالات إبطاء شديد في منح عقود حصص الإعاشة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى تمديد العقود القائمة بتكاليف أكبر مما هو منصوص عليه في العقود الجديدة. وقد ساور القلق أيضاً مكتب خدمات الرقابة الداخلية بسبب تدني الاهتمام الذي أبداه مقدمو العطاءات المحتملون بتقديم خدمات العقود إلى عمليات حفظ السلام.

الرقابة الداخلية توصيات تهدف إلى تحسين إدارة العمليات الميدانية واقترح أن يستفاد من الدروس المكتسبة من تجربة المفوضية في رواندا لتحسين الضوابط الإدارية في البعثات الأخرى.

٦٥ - وقد سبق أن اتخذت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان طائفة من التدابير تهدف إلى تشديد الضوابط الإدارية والمالية للعمليات الميدانية للمفوضية. وأنشأت المفوضية السامية فرقة عمل لتتولى معالجة جميع المسائل الهيكلية التي أثارها التقرير والتمست أيضاً المشورة والمساعدة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون الإدارية لكفالة ألا تكرر الممارسات التي اكتشفت في العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا. ومن الجدير بالذكر أن العملية الميدانية في رواندا هي أول عملية من هذا القبيل، وكانت المفوضية أنشأتها في عام ١٩٩٤ وهي السنة التي أنشئت فيها المفوضية.

٤ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٦٦ - في عملية تحقيق أجريت على مرحلتين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩، نظر قسم التحقيقات في ٣١ ادعاء بوجود فساد مزعوم في مكتب ميداني. وخلصت التحقيقات إلى أن الأدلة لا تؤيد الادعاءات وأبلغ القسم نتيجة التحقيقات وهي أنه لا يوجد فساد متفش في ذلك المكتب الميداني. وشملت توصيات القسم وضع سياسات وإجراءات إضافية للتحقيق في الادعاءات بتجرد وسرعة وشفافية.

جيم - الشراء

١ - إصلاح عمليات الشراء

٦٧ - ظلت حالة إصلاح الشراء داخل المنظمة خاضعة لعملية فحص مكثف من جانب الجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والدول الأعضاء. وقد أكدت عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأنشطة الشراء في المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر استمرار إحراز تقدم في معالجة المسائل النظامية الرئيسية التي حددها تقرير كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بإصلاح عمليات الشراء. وقد أصدرت الإدارة دليلاً جديداً للمشتريات وعملت على تحسين برنامج التدريب والتطوير الوظيفي لموظفي الشراء وحقت تقدماً نحو وضع نظام لقياس الأداء وتحسين الكفاءة التنفيذية لعملية الشراء. وخلال السنة قيد الاستعراض، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٥٩ توصية بشأن الشراء وسوف يواصل رصد التطورات في هذا المجال.

٦٨ - وفي أواخر عام ١٩٩٦، رفعت شركة تأجير الطائرات دعوى تحكيم ضد المنظمة واتهمتها بأنها لم تعاملها معاملة عادلة؛ وتضمن تعديل لاحق لدعوى التحكيم في منتصف عام ١٩٩٧ ادعاءً إضافياً بأن تقارير التحقيق التي تم تسريبها على ما يبدو إلى شركة تأجير الطائرات كانت غير منصفة للشركة، مما رفع مبلغ التعويضات المطلوبة إلى حوالي ٥٠ مليون دولار. وقد صدر قرار هيئة التحكيم في تموز/يوليه ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن القرار انتقد انتقاداً شديداً تقارير التحقيق، إلا أنه رفض رفضاً كاملاً طلب الشركة للحصول على تعويضات، ولم يجد عند موظفي الأمم المتحدة أي تحيز أو عداء تجاه الشركة. ورأى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه الانتقادات لا تستند إلى أدلة، بل إلى سوء فهم لكل من طبيعة نشاط التحقيق الداخلي ونطاق عمل هيئة التحكيم واختصاصها. والواقع أن هيئة التحكيم كانت فيما يبدو تحت انطباع مؤداه أن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية سلطة التصرف بموجب أحكام من نوع أحكام الشرطة، مما دعاها إلى الاستفسار في مرحلة من المراحل عما إذا كان المكتب يصدر "Miranda Warnings" إلى جميع الذين يتم استجوابهم أي بيانات تحذيرية لتعريضهم بحقوقهم. واستعرضت مؤسسة تحقيقات ذات خبرة نفس التقارير ووجدت التقارير والمنهجيات المتبعة فيها سليمة. غير أنه استجابة لبيانات هيئة التحكيم، طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء استعراض مستقل للحالة.

دال - المشاكل التي يصادفها إنشاء هيئات جديدة

١ - المحكمتان الدوليتان

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٦٩ - كشف الاستعراض المشترك الذي أجراه المحققون ومراجعو الحسابات التابعون لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن أن هيئات المحكمة الثلاث، وهي: الدائرتان، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، تدار عموماً بكفاءة وفعالية وأن هناك علاقات عمل طيبة تربط بينها. غير أنه تم تقديم عدد من التوصيات بشأن المجالات التي تتطلب تحسينات، مثل إدارة النقد، وحسابات القبض، وإدارة شؤون الموظفين، والشراء، وإدارة الموجودات. وتم تقديم التقرير المتعلق بالاستعراض إلى الأمين العام لإحالة إلى الجمعية العامة.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

٧٠ - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في إطار رقابته المتواصلة، مراجعة لحسابات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أوائل عام ١٩٩٩. وتابعت المراجعة، في جملة أمور، تنفيذ التوصيات المقدمة في تقريرين سابقين رفعهما المكتب إلى الجمعية العامة، وقيمت المراجعة مدى سلامة الضوابط الداخلية الرئيسية. وعموماً أشارت المراجعة إلى أن المحكمة نفذت على نحو مرضٍ عدداً من التوصيات وأدخلت تحسينات أخرى في مجالات مثل الإدارة المالية وملء

٦٥ - وفي ضوء الصعوبات التي تواجهها البعثات في تقييم أداء متعهدي تقديم الخدمات، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بوضع إجراءات تنفيذية موحدة تسترشد بها البعثات في إدارة العقود المتعلقة بتوريد الخدمات وحصل الإعاشة. علاوة على ذلك، فإن إنشاء وحدة إدارة العقود المدنية داخل البعثة من شأنه أن يساهم في جعل إدارة العقود مركزية وأن يعزز التنسيق.

أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بوضع إجراءات تنفيذية موحدة تسترشد بها البعثات في إدارة العقود المتعلقة بتوريد الخدمات وحصل الإعاشة.

٦٦ - كان التأخير في دفع فواتير المتعهدين مشكلة شائعة. فمثلاً بعثات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مديونة بمبلغ ٣,٢٥ ملايين دولار لمتعهد توريد حصص الإعاشة، على الرغم من أن جزءاً فقط من الفواتير كان موضع خلاف. وبعد مضي سنتين تقريباً على انتهاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ما زالت البعثة مديونة بحوالي مليون دولار لأحد متعهدي الخدمات. وكان عدم التسديد الفوري للفواتير التي لا يوجد عليها خلاف، وفقاً لشروط العقد، أحد الأسباب الرئيسية لحالات التحكيم والإجراءات القانونية المتخذة ضد المنظمة.

كان عدم التسديد الفوري للفواتير التي لا يوجد عليها خلاف، وفقاً لشروط العقد، أحد الأسباب الرئيسية لحالات التحكيم والإجراءات المتخذة ضد المنظمة.

التحقيقات المتعلقة بخدمات الطيران

٦٧ - تم في عام ١٩٩٦ إجراء سلسلة من التحقيقات والاستعراضات المتعلقة بعقود استئجار الطائرات وتشغيلها في بعثات حفظ السلام، أدت إلى تقديم أربعة تقارير مؤقتة داخلية مستقلة. ولاحظت هذه التقارير المرفوعة إلى الإدارة في عام ١٩٩٧ مخالفات ظاهرة ارتكبتها إحدى شركات تأجير الطائرات والشركات التي تمثلها، وقدمت هذه التقارير توصيات باتخاذ إجراءات تصحيحية، بما في ذلك التوصية بقيام المنظمة برفع اسم شركة تأجير الطائرات من قائمة البائعين الموافق عليها. ووافقت المنظمة بصفة عامة على التوصيات ونفذتها في عام ١٩٩٨.

مع الواقع المالي والمتطلبات المهنية التي تواجهها في الألفية القادمة. وأشارت الإدارة إلى أنه تم وضع خطط عمل وافق عليها رؤساء الإدارات لاستخدامها كأدوات رصد، كما أنه يجري العمل في وضع نظام للمكافآت، وتبسيط القواعد والإجراءات.

يجب على الموظفين أيضا أن يكونوا مستعدين لقبول التغييرات الرئيسية اللازمة لجعل المنظمة قادرة على التكيف مع الواقع المالي والمتطلبات المهنية التي تواجهها في الألفية القادمة.

٢ - توظيف المتقاعدين

٧٤ - وضعت الجمعية العامة في مقرها ٤٠٨/٥١ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ شروطا جديدة لتوظيف المتقاعدين، وطلبت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة للتأكد من الامتثال لشروط توظيف المتقاعدين. فقد حدد الشرط الجديد الهام حدا أقصى قدره ٢٢ ٠٠٠ دولار (٤٠ ٠٠٠ دولار لموظفي دوائر اللغات) للمبلغ الذي يمكن أن يحصل عليه، خلال أي سنة تقويمية واحدة، المتقاعدون الذين يتلقون معاشات تقاعدية من الأمم المتحدة. كما أنه تم تحديد فترة عمل للمتقاعدين بحيث لا تتجاوز ستة أشهر خلال سنة تقويمية واحدة.

٧٥ - وكشفت المراجعة عن أنه ليس هناك تعريف موحد لكلمة "متقاعد" في سياق هذه الشروط، مما أدى إلى تفسيرات مختلفة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت السياسة الجديدة تحظر تعيين المتقاعدين لأكثر من ستة أشهر خلال سنة تقويمية واحدة سواء أكانوا يحصلون على استحقاقات معاشات تقاعدية شهرية أم لا.

٧٦ - وكانت النتيجة التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي مراقبة عمل الموظفين المتقاعدين في الأمانة العامة مراقبة دقيقة للتأكد من الامتثال الكامل للسياسات الموضوعة والتعليمات ذات الصلة. وأوصى المكتب، في جملة أمور: بتنقيح وثيقة التعليمات الإدارية ذات الصلة لكي تعكس الوثيقة منذ إصدارها السياسات والإجراءات الجديدة؛ وبقتصر توظيف موظفي دوائر اللغات المتقاعدين على الذين يمكن تعيينهم محليا؛ وبتطبيق الحدود الجديدة للأجور بصفة متسقة على جميع المتقاعدين الذين يتلقون معاشات تقاعدية. واتفقت الإدارة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في توصياته وتم إصدار التعليمات الإدارية الجديدة المتعلقة بإبقاء الموظفين في الخدمة بعد سن التقاعد وتوظيف المتقاعدين في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (ST/AI/1999/5).

الوظائف الشاغرة. واتخذ أيضا مكتب إدارة الموارد البشرية تدابير خاصة، بما في ذلك إنشاء فرقة عمل للإسراع في عملية التوظيف. غير أن هناك توصيات لم تنفذ أو نفذت تنفيذًا جزئيًا فقط.

٧١ - وحددت المراجعة أيضا مسائل أخرى تتطلب اهتماما مثل الحاجة إلى إنشاء ضوابط بخصوص المصاريف النثرية، والحد من عملية الدفع نقدا، وتعزيز ضوابط إدارة موجودات المحكمة، بما في ذلك المركبات، والحواسيب، والأجهزة اللاسلكية التي تقدر قيمتها بـ ٧,٧ ملايين دولار. وهناك حاجة أيضا إلى إدخال تحسينات في مجالات مثل تخطيط الشراء، وإدارة شؤون الموظفين والأماكن، وتفويض السلطة إلى مكاتب المحكمة، والسفر، ومعالجة مشكلة عام ٢٠٠٠ في الحواسيب، وغير ذلك من مسائل تكنولوجيا المعلومات (انظر أيضا الفقرات ٨٧-٨٩ أدناه).

٢ - أمانة اتفاقية بازل

٧٢ - كشفت مراجعة حسابات أمانة اتفاقية بازل عن أن نظام المحاسبة المتبع في المشروع لا يؤدي وظيفته على نحو مرض فيما يتعلق بمراقبة المدفوعات ومتابعتها، وبوضع مشاريع التقارير المالية. ولاحظ مكتب خدمات المراجعة الداخلية أن الأمانة لا سيطرة لها على السلف المقدمة أو على المدفوعات النهائية للمشروع. والعامل الرئيسي الذي يساهم في هذه الحالة هو عدم معرفة ما إذا كانت أمانة اتفاقية بازل أو وحدة دعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جنيف تتحمل مسؤولية الرقابة المالية على مشاريع الاتفاقية. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تعين الاتفاقية موظفا إداريا/موظفا مسؤولا عن إدارة الأموال لضمان إدارة المشاريع وإمسك حساباتها على نحو سليم. ووافقت الإدارة على ذلك وعينت الموظف المطلوب في أوائل عام ١٩٩٩.

هـ - إدارة الموارد البشرية

١ - ملاحظات عامة

٧٣ - ما زالت عدم كفاءة الإجراءات الإدارية تعرقل تحقيق الأهداف الفنية والتنفيذية للمنظمة. وسيستمر إلى حد كبير تحقيق النجاح في المستقبل في مسائل الإصلاح الرئيسية المتصلة بتمكين المديرين ومسؤوليهم على عناصر محددة في خطة التنفيذ التي ستبناها إدارة الموارد البشرية. وتشمل تلك العناصر الطريقة التي سيسمح بها نظام تقييم الأداء للإدارة إنشاء ثقافة تعتمد على الأداء (كالتصدي مثلا بفعالية للأداء المتدني وتنفيذ نظام للمكافأة على الأداء الجيد) وما إذا كان يمكن وضع وتنفيذ تدابير مساءلة على مستوى إدارة الموارد البشرية. ولكي يحقق إصلاح الموارد البشرية أهدافه العامة، سيحتاج الأمر إلى دعم وتعاون موظفي الأمم المتحدة. ويجب على الموظفين أيضا أن يكونوا مستعدين لقبول التغييرات الرئيسية اللازمة لجعل المنظمة قادرة على التكيف

توصيف الاستحقاقات المتصلة بمنح التعليم وبدلات المشقة والتنقل. وزود مكتب خدمات الرقابة الداخلية مكتب إدارة الموارد البشرية بالبحثين الموجزين النموذجيين وإحاطه رسمية تتضمن وصفا لعملية التطوير في شباط/فبراير ١٩٩٩. وأبلغت الإدارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب إدارة الموارد البشرية بصدد إعداد سلسلة من الكراسات بهدف تبسيط أوصاف مختلف الاستحقاقات. كما ستتاح هذه الكراسات إلكترونيا على شبكة إنترنت للأمم المتحدة.

واو - إدارة تكنولوجيا المعلومات ومشكلة سنة ٢٠٠٠

١ - معالجة مشكلة الحواسيب لعام ٢٠٠٠

٨١ - نوه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعمليات استعراض المنظمة لمعالجة مشكلة الحواسيب لعام ٢٠٠٠. ووجد المكتب أنه وقت إجراء الاستعراض الأولي لم يكن لدى جميع عملائه إدراك لكامل نطاق مشكلة عام ٢٠٠٠ أو لم يمثل جميعهم امتثالا تاما لأفضل الممارسات التي أوصى بها الخبراء لمعالجة المشكلة. فمشكلة عام ٢٠٠٠ يمكن أن تؤثر على المعدات والبرامجيات الحاسوبية للأمم المتحدة وكذلك على المرافق والاتصالات والنظم التي تعتمد على الرقائات الحاسوبية المبنية داخل الشبكة (المساعد، وأجهزة التدفئة/ التبريد وما شابه ذلك).

وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه لم يكن لدى جميع عملائه إدراك لكامل نطاق مشكلة الحواسيب لعام ٢٠٠٠ أو لم يمثل جميعهم امتثالا تاما لأفضل الممارسات التي أوصى بها الخبراء لمعالجة المشكلة.

٨٢ - في شباط/فبراير ١٩٩٩، أنشأت نائبة الأمين العام فريق الإدارة المعني بعام ٢٠٠٠ وفرقة عمل مشتركة بين الإدارات عرفت باسم فريق التنفيذ لعام ٢٠٠٠. واشترك مكتب خدمات الرقابة الداخلية بحكم وظيفته كعضو في فريق التنفيذ بالمقر. كما استعرض حالة الأنشطة لعام ٢٠٠٠ في ٢٢ مكتبا وبرنامجا ولجنة إقليمية خارج المقر، وقدم توصيات لزيادة الوعي بمشكلة سنة ٢٠٠٠، وسلط الضوء على ضرورة وضع خطط مناسبة واتخاذ إجراءات ملائمة لمعالجة المشكلة على نحو واف. وأبلغ عملاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا بالحاجة إلى النظر في وضع خطط للطوارئ وترتيبات أخرى لمواجهة الحالة إذا ما أفضت المشكلة إلى تعطيل عملياتهم أو إعاقتهما. وعلاوة على ذلك، طلب بعض العملاء مساعدة استشارية لتحديد البنود التي يمكن أن تتأثر بالمشكلة ووضع خطط عمل لمعالجتها. وأشارت الإدارة إلى أن فريق الإدارة المعني بعام ٢٠٠٠ قد نبه المنظمة إلى المشكلة تنبيها واضحا وأشرف على وضع إجراءات تصحيحية.

٢ - مراجعة إدارة الخدمة الميدانية للأمم المتحدة

٧٧ - بناء على طلب إدارة عمليات حفظ السلام، تم إجراء مراجعة لنواحي إدارة الخدمة الميدانية للأمم المتحدة تضمنت زيارات موقعية لأربع من بعثات حفظ السلام، وتم تقييم ما إذا كانت الخدمة الميدانية تلبي الاحتياجات التشغيلية الراهنة للأمم المتحدة، ودرست كفاءة عمليات اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتوظيف هذه الفئة من الموظفين ونشرهم. وحددت المراجعة، التي أجريت بالتعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، عددا من المسائل المتعلقة بشؤون الموظفين وما يتصل بها، وبعضها كانت الإدارة تتخذ بالفعل إجراءات بشأنه.

٧٨ - وتبين من المراجعة، في جملة أمور، أنه يتعين تخفيض عدد موظفي الخدمة الميدانية من خلال اتخاذ خطوات مثل تجميد التوظيف، وعدم تمديد التعيينات بعد سن التقاعد، وتشجيع الموظفين على قبول التقاعد الطوعي أو ترك الخدمة. وتضمنت توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية: ربط تمديد العقود المحددة الأجل بتوافر التمويل، ووضع مبادئ توجيهية رسمية بشأن تناوب الموظفين وتنقلهم، وإعادة تقييم وتحسين مفهوم "مركز العمل الأم" والمؤهلات الأصلية لموظفي الخدمة الميدانية، وتحديث وتبسيط الاستراتيجية المقترحة لإدارة الخدمات الميدانية.

٤ - إدارة شؤون الموظفين في لجنة الأمم المتحدة للتعويض

٧٩ - كشفت مراجعة حسابات إدارة شؤون الموظفين في لجنة الأمم المتحدة للتعويض التي أجريت في آذار/ مارس ١٩٩٨ عن وجود تناقضات في عمليات تصنيف الوظائف، وتحديد رتب ودرجات المعينين الجدد وتطبيق معايير الترقية فيما بين مختلف المجموعات المهنية والفئات الفنية. كما حددت المراجعة التدابير الرامية إلى زيادة تحسين كفاءة عملية توظيفهم المبسطة. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في جملة أمور، بأن تقوم لجنة التعويض بإنشاء هيئة استشارية للتعين والترقية تكون ممثلة فيها دائرة شؤون الموظفين في مكتب الأمم المتحدة بجنيف؛ وأن توفر تدريبا متخصصا إضافيا لموظفي وحدة شؤون الموظفين باللجنة؛ وأن توضح عملية تفويض السلطة للجنة فيما يتعلق بمسائل الموظفين، بما في ذلك سلطة تعيين موظفين في الفئة الفنية - ٥ وما فوقها، والاستعانة بمقابلات الخروج من التعيين في المساعدة على تحديد ومعالجة المشاكل، الأمر الذي قد يفضي إلى دوران الموظفين. وأشارت الإدارة إلى أن تدريب موظفي لجنة التعويض قد تم بواسطة مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب إدارة الموارد البشرية وأنه جرى إنشاء هيئة استشارية للتعين والترقية.

٥ - أنشطة المشورة الإدارية

٨٠ - بناء على طلب مكتب إدارة الموارد البشرية، اضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإحدى مهام المشورة الإدارية بغية تصميم بحثين موجزين نموذجيين لتبسيط عمليات

طرائق أو منهجيات لتخطيط تكنولوجيا المعلومات أو تطوير النظم أو إدارة المشاريع. والمحكمة بحاجة أيضا إلى وضع منهجيات لإدارة عملية الانتقال إلى سنة ٢٠٠٠ وإلى التأكد أيضا من أن المعدات والبرامجيات والنظم الحاسوبية الداعمة لعمليات قاعة المحكمة وإدارة وثائقها تعمل بشكل سليم.

٨٨ - ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن إدخال منتجات جديدة من البرامجيات لإدارة مكتب المساعدة الفنية ورصد أداء الشبكة في المحكمة ملائم ويتم في حينه. وقد أنشأ مكتب المدعي العام آلية لتقاسم العمليات والطرائق والنظم مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. بيد أنه لم يتم إنشاء آليات مماثلة بين جهازي قلم المحكمة. وقد أبلغ قلم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه يبذل جهودا متضافرة للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مجالات تشمل دعم خدمات قاعة المحكمة، وخدمات المكتبة، والمحفوظات وتكنولوجيا الاتصالات بين المحكمتين.

٨٩ - وتبين لدى مراجعة حسابات إدارة تكنولوجيا المعلومات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن المحكمة تواجه مشاكل في تحقيق أهدافها إجمالا بالنظر إلى الصعوبات الجارية في اجتذاب العدد الكافي من الموظفين المؤهلين في تكنولوجيا المعلومات. وتقع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في منطقة نائية وليست شبكة الاتصالات والشبكة الكهربائية بها متطورتين مما يجعل تنفيذ تكنولوجيا المعلومات أمرا ينطوي على تحد كبير. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم المحكمة بتحليل الوظائف الهامة التي يتعين أن تدعمها تكنولوجيا المعلومات وأن تضع خطة لتكنولوجيا المعلومات موجهة صوب إيجاد حلول بديلة للاحتياجات التقنية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وينبغي بحث الاستعانة بمصادر خارجية، وتجهيز الطلبات عن بعد، والانتداب لمهام خارجية وتقاسم الجهود مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمقر للتغلب على أوجه النقص في الموظفين وتوفير الدعم الجيد والآني.

٤ - مراجعة حسابات إدارة تكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي

٩٠ - حددت مراجعة الحسابات المشاكل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في مجالات تعتبرها صناعة تكنولوجيا المعلومات أساسية بالنسبة للتنظيم الفعال، وبالنظر إلى أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي كان يصعد إتمام إدماج العمليات الإدارية وعمليات الدعم التي كانت منفصلة من قبل، فقد أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يعيد المكتب تقييم نهج إدارة تكنولوجيا المعلومات وهيكلها الأساسي، وأن يضع خطة عمل رئيسية تحدد البرامجيات، والتكنولوجيا، والميزانية، والتدريب والاستراتيجيات اللازمة من أجل التحقيق الفعال لأهداف ومقاصد مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٨٣ - واضطلع أيضا مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمهمة من مهام المشورة لمساعدة مركز الحساب الدولي في تقييم أعماله التحضيرية لعام ٢٠٠٠. وبناء على هذا العمل، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقترحات إلى المركز بهدف التعجيل بالعملية التحضيرية وتقليل آثار المشكلة إلى أدنى حد.

٢ - استعراض الزيادات في تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل

٨٤ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحليلا شاملا لأسباب الزيادات في تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وقدمت نتائج هذا الاستعراض في تقرير إلى الجمعية العامة بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ (A/53/829).

٨٥ - وقد خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل زادت، منذ إنشائه في أيار/مايو ١٩٩١ وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من ١٧ مليون دولار إلى ٤٥.٧ مليون دولار، أي بنسبة ١٦٩ في المائة عن التكلفة الأصلية للعقد. وتعزى هذه الزيادة إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي: عدم اكتمال أو عدم صحة المواصفات (١١ مليون دولار أو ٦٤.٥ في المائة)؛ أعمال الدعم والتنفيذ المقدمة من المتعهد (٨ ملايين دولار أو ٤٧.١ في المائة)؛ صيانة البرامجيات المقدمة أيضا من المتعهد (٩.٧ ملايين دولار أو ٥٧.٤ في المائة). وكانت زيادة التكلفة الناجمة عن عدم اكتمال أو عدم صحة المواصفات تقع تماما ضمن حدود المتوسطات الصناعية المعهودة في عقود تطوير البرامجيات المشابهة، وفيما يتعلق بالسببين الآخرين، كان المتعهد قد اضطلع بأعمال لم تكن جزءا من العقد الأصلي. ومع ذلك، كان من الممكن تحقيق بعض الوفورات في التكلفة إذا اتخذت إجراءات آنية لتعبئة الموارد اللازمة داخليا.

٨٦ - وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية باتباع سبل لتعزيز الإدارة والمساءلة في بقية المهام المتعلقة بتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل، تشمل إدماج التدريب على النظام في البرنامج التدريبي الشامل للمنظمة، وتحديد مزيد من الفرص لتبسيط العمليات الإدارية من خلال الاستخدام الفعال لنظام المعلومات الإدارية المتكامل. ووافقت الإدارة على هذه التوصيات.

٣ - إدارة تكنولوجيا المعلومات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

٨٧ - تبين لدى مراجعة حسابات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن موارد تكنولوجيا المعلومات يجري استخدامها بكفاءة وفقا لاحتياجات المحكمة من الخدمات والدعم. إلا أن العمليات والإجراءات المستخدمة لتقديم الخدمات والدعم تتسم بطابع غير رسمي. فليست هناك

ثالثا

ملخص الأنشطة الرئيسية لمهام الرقابة

ألف - مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية

١ - التطورات العامة

٩١ - شملت عمليات المراجعة التي قامت بها شعبة مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتبها في كل من جنيف ونيروبي أنشطة الأمانة العامة، بما في ذلك عمليات الدعم الإداري، وبعثات حفظ السلام؛ ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق؛ ومكتب العمليات الميدانية لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في رواندا؛ ومشاريع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تايلند والصين وجزر الأنتيل الهولندية؛ ومركز منع الجريمة الدولية ومجلسه الاستشاري العلمي والمهني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتبه الإقليمي لغربي آسيا، ووحدة التنسيق الإقليمي لبحار شرقي آسيا؛ والمكتبين الإقليميين في فوكوكا وريو دي جانيرو التابعين لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ ولجنة الأمم المتحدة للتعويض؛ والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأجريت أيضا مراجعة للحسابات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومقرها دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، واللجنتين الاقتصادييتين لأفريقيا وأوروبا. ويرد ملخص لأنشطة المراجعة في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الفقرات ٢٩ إلى ٥٥ أعلاه.

٩٢ - واسترشد عمل الشعبة بخطة سنوية ومتوسطة الأجل لمراجعة الحسابات. تطبق صيغا لتقييم المخاطر على جميع كيانات الأمم المتحدة التي سيقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمراجعة حساباتها، وتكفل هذه الخطط أيضا المراجعة العادية لحسابات جميع أقسام المنظمة مراجعة دورية لا تزيد عن أربع سنوات ومراجعة أكثر تواترا للعمليات التي تنطوي على أخطار كبيرة. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ راجعت الشعبة أصولا تبلغ ٣٠٨ ملايين دولار، وإيرادات تبلغ ٧٥ مليون دولار ونفقات بلغ مجموعها ٧٢٦ مليون دولار. وحددت هذه المراجعات نحو ٣٣.٨ مليون دولار من الوفورات المحتملة، وتم تحقيق نحو ٢٣.٢ مليون دولار من الوفورات والمبالغ المستردة نتيجة إجراءات أوصى بها خلال هذه الفترة وخلال فترات سابقة. وقد أدت المراجعات التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، علاوة على ما حققته من وفورات مالية، إلى تحسنات في الإدارة والتنظيم العاميين للأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك إلى تعزيز بيئة الرقابة الداخلية. وواصلت الشعبة التأكيد على المراجعات الإدارية وتوفير الخبرات الاستشارية كوسيلة استباقية لمساعدة الإدارة في

الاضطلاع بمسؤولياتها. وعلاوة على ذلك، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا إلى الجمعية العامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية التي توصل إليها بشأن مواضيع مثل برامج التأمين الصحي للموظفين، وتوظيف المتقاعدين، وقضايا التحكيم المتعلقة بعملية الشراء وزيادات تكاليف نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

واصلت الشعبة التأكيد على المراجعات الإدارية وتوفير الخبرات الاستشارية كوسيلة استباقية لمساعدة الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتها.

٩٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت شعبة مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية ١٠٠ مهمة من مهام المراجعة على النحو التالي:

١٣	قسم المقر
٢١	قسم حفظ السلام
٤	قسم تكنولوجيا المعلومات
٨	قسم مراجعة الحسابات والمشورة الإدارية
١٧	قسم أوروبا
١٤	قسم أفريقيا
	قسم مراجعة الحسابات لمفوضية الأمم المتحدة
٢٣	السامية لشؤون اللاجئين
١٠٠	المجموع

وأصدرت الشعبة ٨٣ تقريرا لمراجعة الحسابات للإدارة العليا وخمسة تقارير للجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى إصدار أكثر من ١٥٠ ملاحظة لمراجعة الحسابات ورسائل أخرى. وجرى توزيع التوصيات الرئيسية وعددها ٧٤٤ في تقارير مراجعة الحسابات في المجالات الوظيفية التالية:

٢٣	إدارة النقدية
١٢٠	كشوف المرتبات/شؤون الموظفين
٥٣	السفر والنقل
١٤٠	تقديم التقارير عن المحاسبة/الميزنة/الشؤون المالية
٦٤	المشتريات
٨٨	إدارة الممتلكات
٨٥	إدارة البرامج/المشاريع
٩٢	نظم تكنولوجيا المعلومات
٧٩	الإدارة العامة والتنظيم
٧٤٤	المجموع

يستخدم نظام توزيع الأعباء على مختلف الإدارات والمكاتب أسعاراً أعلى من تلك التي تفرضها الشركات الهاتفية للمسافات الطويلة.

٩٧ - وبما أن الفائض لم يدرج بالميزانية، فقد استفسر مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مدى ملائمة استخدام أسعار داخلية أعلى لاسترداد رسوم المكالمات الهاتفية بمسافات طويلة منفرادى الإدارات والموظفين والممارسة المتعلقة بفرض رسوم على المكالمات غير المكتملة. واستفسر المكتب أيضاً عن استخدام الفوائض المتولدة عن ممارسات إصدار الفواتير هذه. وفي حين تمكن مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تتبع نفقات الفائض على شراء أجهزة الهاتف والمعدات والخدمات ذات الصلة، فقد ساوره القلق لأن هذه المشتريات لم تكن مدرجة في الميزانية ومن ثم فهي تمثل استخداماً لأموال الفائض بطريقة غير مألوفة بها. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تتخذ إدارة الشؤون الإدارية إجراءً لكفالة استرداد التكاليف الفعلية فقط للمكالمات الهاتفية من المستعملين وأن يجري في المستقبل إدراج المعدات والخدمات المطلوبة لدعم شبكة الهاتف في الميزانية تفصيلاً. وأبلغت الإدارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه قد اتخذت خطوات لدراسة توصياته في هذا المجال.

برنامج التأمين الصحي للأمم المتحدة

٩٨ - يضم برنامج التأمين الصحي للأمم المتحدة ثمانية خطط تأمين مستقلة، يتولى المقر الرئيسي إدارة ست منها. وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ تبلغ تكلفة الخطط الثماني نحو ٢٥١,٧ مليون دولار، وهو مبلغ يمول من الاستقطاعات من مرتبات الموظفين ومن مساهمات المنظمة. وكشفت مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه بالرغم من أنه يجري إدارة خطتين في البرنامج على أساس التأمين الذاتي، فإن مديري الخطط يشركون في اتخاذ قرارات هامة عديدة مثل التوصية بمعدل أقساط التأمين التي يدفعها الموظفون. واستنتج مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عدد الخطط في إطار البرنامج زائد عن الحاجة ويساهم في صعوبة الإدارة والمراقبة. ولاحظت المراجعة أيضاً وجود أوجه قصور في طريقة الإبلاغ عن إيرادات ونفقات احتياطات البرنامج في البيانات المالية للمنظمة.

٩٤ - وعملت الشعبة بمعدل شواغر بلغ نحو ١٠ في المائة، رغم ما قامت به من أنشطة مكثفة في مجال التوظيف والترقية خلال الفترة (يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية مستقلاً من الناحية العملية في المسائل المتعلقة بالموظفين). وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، شغلت الشعبة ٥٤ وظيفة من أصل ٦٠ وظيفة لديها من الفئة الفنية. وشغلت المرأة ١٤ وظيفة، أو ٢٦ في المائة، من أصل ٥٤ من وظائف الفئة الفنية المشغولة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بما في ذلك وظيفة مدير ووظيفتان برتبة رئيس قسم. ولا يزال مكتب خدمات الرقابة الداخلية يجري عملية شغل عدة شواغر في الشعبة.

٩٥ - وأجرت الشعبة تقييماً ذاتياً شاملاً خلال السنة، في مجالات تشمل التطوير الوظيفي، وضمان جودة مراجعة الحسابات، والتخطيط الاستراتيجي، وأنشأت أيضاً برنامجاً لتقدير الموظفين وقدمت جوائزهم الأولى إلى الموظفين اعترافاً بأدائهم المتفوق ومساهماتهم في تحقيق أهداف مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وواصلت الشعبة توفير التدريب للموظفين على المراجعة في الموقع الذي يركز على اكتساب المهارات التقنية والتدريب الفردي في مجالات مثل التطبيقات الحاسوبية. وشارك موظفو مراجعة الحسابات أيضاً في عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية التي عقدت تحت رعاية رابطات مهنية. وفي خريف عام ١٩٩٩، ستخضع الشعبة لعملية مراجعة من قبل مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين.

٢ - استنتاجات وتوصيات هامة

شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بالمقر الرئيسي
٩٦ - تعتبر شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بالمقر الرئيسي خدمة عامة ممولة من الميزانية العادية. وبالنسبة للمكالمات الهاتفية لمسافات طويلة، تستعين الأمم المتحدة بخدمات ثلاث شركات هاتفية كبرى للمسافات الطويلة. وفي نهاية كل شهر، تتلقى الأمم المتحدة فواتير تفصيلية وتقوم بسدادها. وكشفت مراجعة الحسابات مع ذلك أن نظام توزيع الأعباء على مختلف الإدارات والمكاتب يستخدم أسعاراً أعلى من تلك التي تفرضها الشركات الهاتفية للمسافات الطويلة. وتوصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً إلى أن المكالمات الهاتفية غير المكتملة لمسافات طويلة والاتصالات بالفاكس يجري حسابها كمكالمات هاتفية كاملة. وأسفرت هذه الممارسات عن فائض يبلغ نحو ٨,٥ ملايين دولار في الميزانية ذات الصلة وفي الحسابات المخصصة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

يتولى المجلس شؤونه بالكامل. ولاحظت المراجعة أيضا نقاط ضعف في رصد البرنامج وتنفيذه وفي الاستعانة بالاستشاريين ومكافآتهم ووافقت الإدارة على استعراض هذه المشاكل واتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها.

المكاتب التنفيذية

١٠٢ - فحصت مراجعة إدارية للمكاتب التنفيذية الأدوار والمسؤوليات، والهيكل التنظيمي، وتوفير الموظفين، وكفاءة التشغيل للمكاتب التنفيذية في خمس إدارات ومكاتب بالمقر. وقامت عملية المراجعة أيضا بتقييم أثر نظام المعلومات الإدارية المتكامل على عملياتها. وإجمالاً، بينت المراجعة أن المكاتب التنفيذية حققت قيمة مضافة بصفة عامة، وأنه لا يوجد سبب قاهر لتغيير هيكلها التنظيمي أو موقعها في المستقبل القريب. ومع ذلك، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه المكاتب تمثل شريحة من البيروقراطية لا توجد بصفة عامة في المنظمات العامة الأخرى. وبالإضافة إلى التوصية باتخاذ مجموعة من التدابير لتحسين استخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المكاتب التنفيذية، اقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية إدخال عدد من التحسينات ترمي إلى تعزيز عمليات المكتب التنفيذي، وتبادل المعلومات والتقييم الذاتي. وشملت هذه الخطوات وضع مقاييس لأداء الخدمة وأهداف وتقنيات التقييم الذاتي مثل استقصاءات "رضا المستهلك".

١٠٣ - وبالرغم من أن المكاتب التنفيذية وافقت على أغلبية توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإنها أعربت عن اعتقادها بأن المراجعة لم تتناول بصورة كافية بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بدورها وتفاعلها مع الإدارة المركزية. وكنتيجة لذلك، عرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية تيسير عقد مجموعة من الجلسات المشتركة لمعالجة هذه الشواغل.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٠٤ - كشفت عملية مراجعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن عدد من أوجه الضعف في النظام المحاسبي، بما في ذلك تلك الناشئة عن تنفيذ برامجيات نظام "صن" (SUN) المحاسبي والفشل في توفير موازنات دفتر الأستاذ العام قبل تحويلها إلى نظام 'صن' المحاسبي. ولاحظت المراجعة أن هناك نقصاً في الدعم المقدم من شعبة الحسابات بالمقر خلال تركيب نظام 'صن' وأوصت بإجراء تقييم مستقل لتشغيل النظام.

١٠٥ - ولاحظت عملية المراجعة أن ١٤ وظيفة في الشعب الإدارية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا شاغرة، بما في ذلك وظيفة رئيس شعبة المؤتمرات والخدمات العامة. وتؤدي

استنتج مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عدد الخطط في إطار برنامج التأمين الصحي زائد عن الحاجة ويساهم في صعوبة الإدارة والمراقبة.

٩٩ - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحليلاً مقارناً لمختلف الخطط ولاحظ أنه لا توجد معايير موحدة لعوامل مثل المبلغ الأقصى الذي يمكن استرداده بموجب الخطط كما أنه لا توجد سياسة عامة موحدة فيما يتعلق بمعاملة الموظفين المعيّنين بصورة مؤقتة. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يعاد تنظيم البرنامج لجعله أكثر إنصافاً وأيسر مراقبة، وتعديل ممارسات الإبلاغ المالي لجعل الإبلاغ عن الاحتياطات أكثر اتساقاً بالشفافية.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

١٠٠ - يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وفقاً للترتيبات التي اتخذها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، خدمات مستمرة لمراجعة الحسابات الداخلية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٦. وتقدم ملاحظات وتوصيات مراجعة الحسابات إلى كبير الموظفين التنفيذيين للصندوق لاتخاذ إجراء بشأنها، ويقدم تقرير، يشتمل على النتائج والتوصيات الرئيسية والإجراءات التصحيحية المتخذة، مرتين في العام إلى المجلس. وقدم أول تقرير من هذا النوع إلى المجلس في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

مقر دون إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٠١ - يسطع المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في بورت أوف سبين، بإدارة أموال البرنامج التي يبلغ مجموعها نحو ٤,١ ملايين دولار لفترة السنتين. وأثارت مراجعة الحسابات التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لهذا المكتب عدداً من القضايا، بما في ذلك الترتيبات بين اللجنة ومجلس منطقة البحر الكاريبي للعلوم والتكنولوجيا والتي تؤدي بموجبها اللجنة خدمات الأمانة للمجلس. ولاحظت المراجعة، أن الموظف الذي يعمل كأمين للمجلس يعمل بصورة مستقلة عن المقر دون الإقليمي للجنة واتفقت اللجنة مع تلك الملاحظة. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء تعديلات في العلاقة لتصحيح الحالة المشار إليها أعلاه واستعراض البدائل المتاحة. وشملت هذه البدائل إمكانية أن

هناك بعض أوجه القصور في عملية الرصد المالي أدت إلى تأخيرات في التحقق من تقارير المصروفات الحكومية ووضعها في صيغتها النهائية.

١٠٨ - وأظهرت مراجعة لمشروع بشأن خفض الاتجار غير المشروع بالعقاقير والمخدرات في مقاطعة يونان في الصين، أنه تمت إعادة صياغة هدفين من بين أهداف المشروع الأربعة وإدخال تعديلات كبيرة على ناتجين دون تنقيح وثيقة المشروع أو الحصول على إذن من مقر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وكشفت المراجعة كذلك عن افتقار عام للمساءلة بشأن معدات غير قابلة للاستهلاك تابعة للمشروع، شملت أكثر من ١٠٠ مركبة قدمت إلى النظيف الوطني.

١٠٩ - ووافقت إدارة البرنامج على توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية ويجري العمل على تنفيذ معظم هذه التوصيات.

أنشطة مكتب الأمم المتحدة في جنيف في مجال بيع وتسويق المنشورات

١١٠ - أظهرت عملية مراجعة لأنشطة قسم مبيعات وتسويق المنشورات التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف أنه بالرغم من وجود ١١٧ بلداً في مناطق المبيعات الثلاث التابعة للقسم إلا أنه لم يكن يملك موزعين إلا في ٢١ بلداً فقط: ٢٢ بلداً منها في أوروبا وخمسة في الشرق الأوسط وثلاثة في أفريقيا. وفضلاً عن ذلك لم تطرأ زيادة على صافي الإيرادات الآتية من مبيعات المنشورات خلال السنوات القليلة الماضية. وحددت المراجعة بضعة عوامل يبدو أنها تحد من التقدم في توليد الإيرادات ونشر المعلومات: منها انعدام الافتقار للتخطيط الاستراتيجي، ووجود أوجه قصور تشوب استراتيجيات الترويج وتحديد الأسعار والمبيعات، وضعف التدريب وعدم الإلمام بآخر التطورات في مجال التسويق والصناعة، كما حددت بضعة أوجه ضعف في مجال الرقابة الداخلية وبعض المشاكل ذات الصلة بمرافق التخزين والخزن والعائدات وتحصيل حسابات القبض.

خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف

١١١ - تبين من مراجعة للحسابات أن الخدمات السلكية واللاسلكية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف تستخدم بشكل ينم عن الكفاءة بصفة عامة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى اتباع نهج عملي وإلى الدأب على إدخال التحسينات التكنولوجية اللازمة من قبل إدارة المكتب. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قام بتحديد مجالات يوجد فيها ما يدعو إلى التحسين، بما فيها هندسة العمليات والتدريب

الشواغر في الوظائف الرئيسية إلى تقويض البيئة الكلية للرقابة في اللجنة، وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية لذلك باتخاذ إجراءات مناسبة لشغل الوظائف الشاغرة. وكشفت المراجعة أيضاً عن أن هناك نقصاً في الرقابة على الحسابات المصرفية وأن عمليات التسوية المصرفية لم تتم في الوقت المناسب - يرجع تاريخ بعض البنود التي تحتاج إلى تسوية إلى عام ١٩٩٢. وأبلغت الإدارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه جرى، استجابة لتوصياته، خفض معدل الشواغر في اللجنة خفضاً كبيراً.

برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

١٠٦ - أظهرت مراجعة أجريت لنواتج برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (UNDCP) عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ أن الفائدة العملية للنظام المركزي لتخطيط ورصد الأنشطة محدودة وأنه لم يطبق بشكل تام من قبل مديري البرنامج، في ضوء تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حقق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات اللامركزية في تخطيط أنشطته وأنشأ ممارسة استعراض الأداء بشكل منتظم وفقاً للمبادئ التوجيهية المشتركة التي وضعت لرصد وتقييم البرنامج من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون الإدارية كما أبلغ البرنامج مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن مكاتبه سوف تكون من الآن فصاعداً ملزمة بتحديد مؤشرات الأداء ورصد عملية التنفيذ وتقديم تقارير عن الإنجازات والتعديلات الرئيسية التي تدخل على خطة العمل إلى مكتب المدير التنفيذي.

في ضوء تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حقق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات اللامركزية في تخطيط أنشطته وأنشأ ممارسة استعراض الأداء بشكل منتظم وفقاً للمبادئ التوجيهية المشتركة التي وضعت لرصد وتقييم البرنامج من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون الإدارية.

١٠٧ - وتبين من مراجعة لمشروع خفض الطلب ومنع إساءة استعمال المخدرات في جزر الأنتيل الهولندية أن المشروع يحقق أهدافه بشكل عام. ومع ذلك لم تكن الإدارة المالية وعملية تقديم التقارير المالية وافيتين بالغرض، مما جعل حسابات المشروع غير جديرة بالثقة. فلقد كان من العسير تقديم تفسير مناسب لمعاملات بلغ إجماليها ١٩٨ ٦٠٠ دولار، أي ٧٧ في المائة من الأموال التي صرفها البرنامج، وأن

بالسعة المكانية لهذين المرفقين كانت قد قدرت بشكل مفرط للغاية. ولقد ظلت إدارة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تديران هذين المرفقين على انفراد، بوصفهما من ملحقات برامج عملهما الموضوعية، دون توجيه أو دعم تشغيلي يذكر من المقر.

ويشكل ارتفاع تكاليف هذين المرفقين وقلة استخدامهما مشاكل مستمرة للمنظمة. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الاحتياجات المتعلقة بالسعة المكانية لهذين المرفقين كانت قد قدرت بشكل مفرط للغاية.

١١٤ - وبالرغم مما يفرضه هذان المركزين من عبء مالي متعاظم على المنظمة إلا أنه منحت أولوية دنيا لتحسين الانتفاع بهما وإدارتهما. ولم يكن أي من هذين المركزين قد أنشئ بوصفه من العمليات المدرة للدخل ولم تخصص موارد للترويج لهذين المركزين وتسويق خدماتهما داخل أو خارج منظومة الأمم المتحدة.

١١٥ - وبالإضافة إلى اقتراح تحسينات تشغيلية محددة، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بما يلي: أن تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإعداد عرض تسويقي شامل لمركز المؤتمرات الخاص بها؛ وأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع خطتها لتكاليف التسويق في صيغتها النهائية وبتقييم جدوى تعزيز مرافق المؤتمرات بها؛ وأن تقوم اللجنتان معا، بالتعاون مع إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، بإعداد خطة للترويج لاستخدام مركزي المؤتمرات هذين لأغراض عقد الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

١١٦ - حددت مراجعة لحسابات القبض بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، أجريت في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨ عدة أخطاء محاسبية وأوجه قصور أخرى شملت أكثر من ١٥٠ من الحسابات المستقلة بما يبلغ مجموعه ١,٥ من ملايين الدولارات، أي نحو ٢٠ في المائة من الرصيد البالغ ٧,٦ ملايين دولار. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الرصيد الذي يبلغ ٧,٦ ملايين دولار قد قيد ناقصا بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار. ويقابل هذا المبلغ ١١ حسابا يبلغ مجموعها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، عبارة عن مدفوعات جرى قبضها ولكنها لم تدرج في الحسابات.

ونقل فائض الموظفين، كذلك فإن عدم اشتراك المكتب في الترتيبات المتعلقة بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية للأمم المتحدة ربما قد أدى إلى فرض رسوم غير مواتية على المستخدمين في جنيف. لذلك أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالتفاوض مع المقر بشأن تطبيق أسعار أدنى وبإعادة النظر في الرسوم التي تفرض على مستخدمي مكتب خدمات الرقابة الداخلية. كذلك أوصى المكتب بأن يقوم مكتب جنيف بفرض رسوم على المستخدمين الذين لا يدخلون ضمن نظام الخدمات المشتركة مقابل المكالمات المحلية؛ وبأن يحاول إشراك المنظمات الأخرى التي توجد مقارها في جنيف في عقد شامل للحصول على أسعار تجارية أدنى؛ ووضع المعايير اللازمة لعمليات شراء المعدات؛ وتحسين الرقابة على مصروفات الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وكذلك دقة إجراءات إعداد الفواتير والرصد.

مركز منع الجريمة الدولية

١١٢ - أظهرت مراجعة حسابات مركز منع الجريمة الدولية أن الضوابط الداخلية وافية بالغرض بصفة عامة، ولكن يمكن إدخال تحسين على استخدام الموارد القائمة. كما يلزم تحسين الاتصال والتنسيق بين المكاتب الإدارية والفنية من أجل ضمان الكفاءة في مجال العمليات وتجهيز المعاملات في الوقت المناسب. وحددت المراجعة بعض أوجه القصور بما فيها سوء التخطيط ورصد الأنشطة والموارد؛ وتكبد النفقات قبل استلام المساهمات؛ ووجود نفقات زائدة و/أو غير مأذون بها فيما يتعلق بالمنح والسفر والاجتماعات؛ وطول أمد الالتزامات المستحقة السداد وعدم تحصيل المبالغ المستحقة للسداد؛ وعدم إصدار أذونات السفر بالصورة المناسبة؛ والاستثناءات من إجراءات المناقصات التنافسية، وشملت المشاكل في مجال الموظفين توظيف أعداد من الموظفين تتجاوز الملاك المأذون به وتواتر حالات استعارة الموظفين والوظائف لفترات طويلة دون الإذن بذلك على النحو السليم. وخلال الفترة منذ القيام بهذه المراجعة يقوم المركز باتخاذ التدابير العلاجية اللازمة، وقد قطع شوطا في تنفيذ معظم توصيات المراجعة.

إدارة مركزي المؤتمرات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١١٣ - انصبت مراجعة إدارة حسابات مركزي المؤتمرات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على معدلات استخدام هذين المركزين والعقبات التي تحول دون زيادة الانتفاع بهما ومعدلات استرداد التكاليف فيهما. ويشكل ارتفاع تكاليف هذين المرفقين وقلة استخدامهما مشاكل مستمرة للمنظمة. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الاحتياجات المتعلقة

المكتبان الإقليميان لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١٢١ - أظهرت عمليتان لمراجعة حسابات اثنتين من المكاتب الإقليمية الرئيسية التابعة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أجراهما مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذين المركزين يؤديان مهامهما في حدود السلطة المخولة لهما من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. بيد أن فعالية هذا التحويل تتوقف على مدى دقة وآنية تبادل المعلومات بين مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمكتبين الإقليميين. وأشار في المراجعة إلى أنه لا وجود لأي اتفاقات خدمات بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والمكتبين المذكورين فيما يتعلق بآنية المعلومات ودقتها، وأن من الممكن تعزيز اتفاق البلد المضيف وإدارة الموجودات.

٣ - حالة العمليات الجارية لمراجعة الحسابات التي طلبت الجمعية العامة إجراءها
١٢٢ - أبلغت الجمعية العامة بجميع عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت عملاً بقراريها ٢٢٦/٥٢ و ٢٢٧/٥٢ المؤرخين ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨.

باء - التحقيق

١ - تطورات عامة

١٢٣ - كرست موارد قسم التحقيقات لمبدأ المحاسبة وذلك بتقديم توصيات تستهدف تحميل المسؤولية على من تكشف تصرفاتهم عن مخالفات واضحة للنظام الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة أو للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة أو للقوانين الوطنية، مع تبرئة ساحة من تقام ضدهم دعاوى لا تستند إلى دليل. وبالإضافة إلى ذلك شملت أنشطة القسم إجراء تحقيقات استباقية في المجالات التي يحتمل فيها، تقديراً، وجود تدليس، مثل منح التعليم والأمن الشخصي.

١٢٤ - وتباينت نشاطات القسم الرئيسية تبايناً واسعاً من حيث النمط والتركيز والنطاق، وشملت من الاستعراضات التنفيذية إلى التحقيقات الإدارية فإلى القضايا الجنائية. فمثلاً، أثبت القسم وجود أدلة عن وجود تزوير في مكتب السفر التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وتقدر الخسارة للمنظمة بما لا يقل عن مليون دولار؛ وحقق في مزاعم وجود فساد متأصل في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فوجد أن الأدلة أثبتت أنها لا تقوم على أساس؛ ودرس مشروعاً يشمل التجارة الإلكترونية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وأنهى المرحلة الأولى من التحقيق في لجنة إقليمية؛ واستعرض عمليات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا

١١٧ - ولقد أعيقت الجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لإصلاح هذه الحالة بسبب وجود أعمال متأخرة كبيرة من حسابات القبض التي لم يتم تحليلها، وبسبب ضعف نظام المحاسبة، وعدم كفاية تدريب الموظفين، وعدم وجود الإجراءات الشاملة والوثائق المتعلقة بالمستخدمين. واستجابة للتوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قام مكتب نيروبي بإنشاء فريق لدراسة مشاكل حسابات القبض وبلاستعانة بشركة استشارية لمساعدته في هذه الجهود.

١١٨ - وأظهرت مراجعة لحالات الحضور والاجازات بعض أوجه القصور الناشئة عن الطابع المعوق للنظام وعدم إلمام الموظفين بالقواعد. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية مساعدة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي فيما يتعلق بوضع نظام جديد للإبلاغ عن الاجازات وشدد على ضرورة جعل جميع الموظفين في جميع الرتب ملمين بالقواعد وبمسؤولياتهم.

المكتب الإقليمي لغربي آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

١١٩ - تبين من مراجعة لحسابات المكتب الإقليمي لغربي آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه قد دخلت تحسينات كبيرة في خدمات الرقابة المالية والإداري منذ عملية مراجعة الحسابات الأخيرة التي أجريت في عام ١٩٩٥، وذلك بفضل تحسينات الإجراءات التشغيلية التي أدخلها المدير الجديد. ولاحظ المكتب التحسينات التي أدخلت على تسجيل الحضور والغياب وإجراءات التصديق على النفقات واعتمادها والاحتفاظ بسجلات الجرد وقائمة الاستشاريين.

١٢٠ - وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتسليط الضوء على الحاجة إلى اتفاق رسمي مع البلد المضيف يبرم مع حكومة البحرين وتحدد فيه كافة الشروط والالتزامات بين الطرفين، بما يتمشى ومعاملة الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في البحرين. كما أوصى المكتب بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة باستكمال مذكرة التفاهم الحالية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وفي البحرين بشأن توفير الخدمات المالية وخدمات الموظفين. وأكدت إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن اتفاق البلد المضيف المبرم مع البحرين ومذكرة التفاهم المنقحة المعدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكونان جاهزين بحلول عام ١٩٩٩.

١٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنتج القسم ٣٣ تقريراً ورسالة قدمها إلى مديري البرامج أوردت بالتفصيل نتائج التحقيقات: ويمثل ذلك ما معدله تقرير واحد كل ١١ يوماً تقويمياً. واستمر اتجاه مديري البرامج إلى طلب مساعدة القسم. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن الزملاء في مكاتب الرقابة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وخارجها يهتمون مشورة القسم بصورة متكررة.

التوزيع الجغرافي للقضايا المسندة إلى قسم التحقيق

النسبة المئوية

للتغير منذ آخر

عدد التحقيقات	تقرير	القارة الأمريكية (بما في ذلك المقر)
٩٥	٢٢+	أوروبا
٥٤	٤٢+	أفريقيا
٤١	٥٨+	آسيا
١١	٤٥-	الشرق الأوسط
٤٦	٣١٨+	المجموع
٢٤٧	٤٣+	منها:
		الصاديق والبرامج
٧٨	٦٦+	التنفيذية المعنية
٣١	٢٤+	من مصادر مجهولة
١٧	١٨٣+	من الخط الساخن

٢ - قضايا هامة

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (انظر الفقرة ٦١ أعلاه)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٢٩ - درس القسم القضية الهامة المتعلقة بالشركات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق تنامي شبكة "الانترنت" في كل أنحاء العالم وتزايد الاهتمام بالتجارة الإلكترونية. وكشف المحققون عن وجود قدر كبير من طلب الأموال والموارد دون إذن وعقد اتفاقات تجارية غير مأذون بها مع مصالح القطاع الخاص. وكشف التحقيق أيضاً عن التفاوض على ترتيبات لشراكة مع مصالح القطاع الخاص والدخول فيها، بالنيابة عن مصالح الأمم المتحدة، على ما يدعى، وذلك بدون منافسة أو تفويض من الإدارة العليا في الأونكتاد. فأصدرت للإدارة توصيات ترمي إلى التصدي لهذه المخالفات.

السابقة. بالإضافة إلى ذلك، نظم القسم واستضاف المؤتمر الأول لمحققي منظومة الأمم المتحدة. وكان من بين المشاركين في المؤتمر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وشملت المواضيع التي نوقشت مراعاة الإجراءات القانونية، وممارسات التحقيق، والتواصل مع الزبائن.

١٢٥ - وعلى غرار السنوات السابقة، يواصل القسم التعامل النشط مع الولايات القضائية الجنائية الوطنية في مجال الملاحقة القضائية للأشخاص الذين يرتكبون أفعالاً جرمية في حق المنظمة. وفي هذه السنة، ساعد قسم التحقيقات في الإجراءات القانونية الجنائية في أربع قارات. وتضغط هذه الطلبات على موارد القسم المحدودة، مما يزيد عبء القضايا المكلف بها عن ٩٥٠ قضية.

على غرار السنوات السابقة، يواصل القسم التعامل النشط مع الولايات القضائية الجنائية الوطنية في مجال الملاحقة القضائية للأشخاص الذين يرتكبون أفعالاً جرمية في حق المنظمة.

١٢٦ - ومن المهم أيضاً ملاحظة أنه في الفترة المشمولة بهذا التقرير، أنهى القسم تحقيقاته في ٣١ ادعاء تبين أنها صادرة عن حسن نية، ولكن الأدلة المتوافرة لا تثبتها؛ ولذلك، تمت تبرئة الأفراد المتهمين.

١٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى القسم ٢٤٧ تقريراً ومقترحاً وفقاً لما تنص عليه نشرة الأمين العام ST/SGB/273 المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (الفقرات ١٦ إلى ١٨)، بالمقارنة مع ١٧٣ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، مما يمثل زيادة قدرها ٤٣ في المائة. إلا أن مستوى عدد الموظفين البالغ ١٥ في قسم التحقيقات بقي كما كان في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث يوجد ١٢ موظفاً في المقر في نيويورك وثلاثة موظفين في نيروبي.

ازداد عدد التقارير التي تلقاها القسم بنسبة ٤٣ في المائة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

دولارا خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٨. وبلغ المبلغ الإجمالي الذي قبضاه بدون وجه حق ٩٢٠ ١٩٥ دولارا.

١٣٣ - وقد استقال الزوج من المنظمة خلال المرحلة الأولى من التحقيق، ولذلك لم تصدر بحقه أية عقوبة تأديبية. أما الزوجة فقد فصلت من المنظمة بإجراءات موجزة.

١٣٤ - ويقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بدراسة خيارات مختلفة لمتابعة هذه المسألة بهدف استعادة الأموال التي تم الحصول عليها بالتزوير وتقديم الموظفين السابقين إلى العدالة.

قضية تزوير شيك في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٣٥ - في عام ١٩٩٧، ضلع موظفان في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تزوير شيكات اللجنة وحصلوا على أكثر من ٣٠ ٠٠٠ دولار من المنظمة. وتم تزوير الشيكات بنسخ أسماء أشخاص دفعت لهم مبالغ سابقة. وتمت الموافقة على جميع مستندات الصرف التي تدعم الشيكات المزورة من قبل أحد الموظفين دون التصديق عليها من الموظف المسؤول عن التصديق، وذلك خلافا للإجراءات المنصوص عليها في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وبعد أن قام كلا الموظفين بتظهير الشيكات، عمد أحدهما إلى خصم الشيكات كي يقبضها الموظف الآخر نقدا، ثم قام هذا بإيداع قيمة الشيكات المزورة في حسابه المصرفي. وقد أوصي بتدابير تصحيحية تم قبولها.

قضية استباقية - منح الأمن الشخصي
١٣٦ - حقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مكتب نيروبي في ست قضايا يحتمل انطواؤها على تزوير في مجال الاستحقاقات الأمنية. وقد كشف التحقيق عن أن إجراءات المطالبات الأمنية ناقصة ومعوقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه رغم إلزام الموظفين بتقديم وثائق داعمة كثيرة جدا للمطالبات بالاستحقاقات الأمنية، فإن ذلك لا يمنع حدوث عمليات تزوير. وقد وافق مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على أن يطبق توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهو يطلب حاليا الموافقة من نيويورك على تطبيق إجراءات جديدة. وكننتيجة لتحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، يسعى المكتب إلى استرداد أموال دفعت إلى موظفين بناء على ادعاءات زائفة، كما أنه يتابع التماس الحل عن طريق إجراءات الأمم المتحدة التأديبية.

١٣٧ - وطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى قسم التحقيق إجراء تحقيق في مخالفات في مجال الشراء كشفها مراجعو الحسابات الداخليون التابعون للبرنامج في نفقات احتياطي الإقامة الميدانية المخصص لبرنامج بناء

١٣٠ - إن المسائل التي تثيرها قضية التجارة الالكترونية ترمز إلى تزايد تعقد مسائل الرقابة الداخلية التي تواجهها المنظمة، مع ظهور إمكانيات لارتكاب أعمال غير مشروعة في المجالات الجديدة وميادين العمل الناشئة.

إن المسائل التي تثيرها قضية التجارة الالكترونية ترمز إلى تزايد تعقد مسائل الرقابة الداخلية التي تواجهها المنظمة، مع ظهور إمكانيات لارتكاب أعمال غير مشروعة في المجالات الجديدة وميادين العمل الناشئة.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر الفقرة ٦٩ أعلاه)

قضية التزوير في مكتب السفر، بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (انظر الفقرات ٣٣-٣٧ أعلاه)

قبول أحد موظفي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمجاملات (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه)

ادعاءات بالتزوير ضد مفوضية الأمم المتحدة السامية، لشؤون اللاجئين (انظر الفقرة ٥٦ أعلاه)

تزوير يتعلق بمنح دراسية وبدلات إعالة

١٣١ - لاحظت إدارة عمليات حفظ السلام، على أساس دراستها للمطالبات المتعلقة بالمنح الدراسية وبدلات الإعالة، وجود مخالفات في مطالبات قدمها موظفان وطلبت مساعدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التحقيق الكامل في المسألة. وتتعلق القضية بموظفين اثنين، هما زوج وزوجته، من موظفي الخدمة الميدانية، قدما مطالبات للحصول على منح دراسية وبدلات إعالة مشكوك في صحتها. وطالب الموظفان باستحقاقات إعالة لما مجموعه ستة أطفال.

١٣٢ - وقد أكد المسؤولون في المدارس التي يزعم أن الأطفال يداومون فيها أن الوثائق المقدمة من الموظفين، والتي اعتمدت عليها المنظمة في دفع المبالغ، تتضمن توقيعات مزورة؛ وتكاليف مبالغ فيها؛ وأختام مدرسية مزورة. بل أنه في معظم الحالات، لم تكن المدارس المدرجة هي نفس المدارس التي داوم فيها الأطفال فعلا. وحاول الزوجان الحصول عن طريق التزوير على ما مجموعه ٣٤٥ ٢٢٢

وإدارة المرافق؛ ومرافق الطباعة؛ وإدارة المحفوظات والسجلات. وتناول التفتيش أيضا بالتقييم الجهود المبذولة لتحسين فعالية وكفاءة خدمات الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة في تلك المجالات ذاتها. وأكد التفتيش أن تدابير الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام أعطت زخما جديدا لضرورة العمل على تحقيق فعالية التكاليف من خلال التوسع الممكن للخدمات المشتركة. وقد أثبتت التجربة أنه على الرغم من أن الترتيبات المشتركة التي تنطوي على توفير مباشر للخدمات (المتعلقة مثلا بكشوف المرتبات، والحقيقية، وتأشيرات السفر) تحظى بالقبول بسهولة أكبر لدى مستعملي تلك الخدمات ومقدميها، فهناك إحجام عن التشارك في العمليات التي تتطلب اتخاذ قرارات إدارية مثل خدمات التوظيف.

١٤٠ - ويمضي تنفيذ استراتيجية الأمين العام للخدمات المشتركة في بيئة تفاعل بين الأمم المتحدة والصناديق والبرامج في نيويورك. وتسعى كافة الأطراف إلى إيجاد مجالات للتعاون المشترك مع عدم المساس بالولايات الخاصة لكل منها. وقامت فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة بإنشاء أفرقة عاملة لمجالات محددة، واعتمدت خطط عمل لكل مجال من تلك المجالات، وعكفت على تنفيذ تلك الخطط. وتمشيا مع النهج التعاوني يرأس الأفرقة العاملة ممثلون من الأمم المتحدة واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري بذل جهود ملموسة في إطار الأفرقة العاملة التقنية من أجل تحقيق النتائج المرجوة الواردة في استراتيجية مشاريع الخدمات المشتركة في نيويورك. وقد أحرز تقدم كبير يتجلى بوجه خاص في مجالات الشراء والسفر والنقل ونظام المعلومات الإدارية المتكامل وإدارة المحفوظات/السجلات. والعمل جار أيضا في إنشاء إطار للتقييم بغية وضع مؤشرات لقياس أداء أنشطة الخدمات المشتركة في نيويورك. ومن المتوقع أن تعزز هذه العملية من أنشطة الخدمات المشتركة فضلا عن مهام الخدمات المركزية. وسيطلب الأمر مواصلة التدخل والدعم من المستوى التنفيذي الأعلى في جميع منظمات الخدمات المشتركة المشاركة. ويبرز تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية أهمية إدراج مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ضمن استراتيجية التنفيذ الشاملة، وإطلاع سائر مراكز العمل الخارجية على الدروس المستفادة وما يتبين أنه أفضل الممارسات.

يكلف ٥٠ مليون دولار. وأجرى المحققون تحقيقات ميدانية واسعة النطاق فكشفوا عن مزيد من الأدلة على التزوير من جانب الاستشاري الرئيسي وموظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤول عن برنامج البناء. وتبلغ قيمة الخسارة الواقعة على المنظمة نتيجة للتزوير ما يقرب من مليوني دولار على أقل تقدير. ونتيجة لهذا التحقيق، أيد المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل التأييد التوصية الداعية إلى إحالة القضية إلى سلطات الولايات المتحدة المختصة. وبالإضافة إلى ذلك، فصل المدير العام موظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضالع في الأمر. وصدر اتهام في هذا الخصوص من قبل سلطات الولايات المتحدة، وألقي القبض على الموظف السابق. ولم تنجح الجهود الرامية إلى تسليم الاستشاري في هذا الخصوص. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون القانونية، يقوم القسم بمساعدة سلطات الولايات المتحدة ويتابع شتى الخيارات لاستعادة الأموال المفقودة. ولا تزال القضية قيد النظر.

جيم - التفتيش

١ - عمليات تفتيش جديدة

الخدمات المشتركة للأمم المتحدة

١٣٨ - كان توسيع وتعزيز الخدمات المشتركة يمثل إحدى الاستراتيجيات الثماني في رؤية الأمين العام الجديدة للإدارة في برنامجه للإصلاح (A/51/950). وعلى وجه التحديد، طلب الأمين العام إجراء استعراض لخدمات الدعم الرئيسية كأحد تدابير تعزيز الخدمات المشتركة الموجودة والتوسع في توفير الخدمات على أساس موحد حيثما يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة فعالية وكفاءة الخدمات. والهدف هو ضمان أن تكون خدمات الدعم فعالة من حيث التكاليف وذات نوعية عالية وأن تؤدي في الوقت المناسب وتنال رضا العملاء.

١٣٩ - وقد قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء تفتيش في مقر الأمم المتحدة وفي مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا لاستعراض التقدم المحرز في تعزيز الخدمات المشتركة في المجالات المحددة في تقرير الأمين العام، وهي الشراء؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية؛ ونظام المعلومات الإدارية المتكامل؛ وخدمات الموظفين، بما في ذلك الخدمات الطبية؛ والخدمات المالية بما في ذلك الأعمال المصرفية، والخزانة وكشوف المرتبات؛ والخدمات القانونية؛ وعمليات النقل والحركة؛ وخدمات الأمن والسلامة؛

٢ - الرصد المستمر لتنفيذ التوصيات

مركز التجارة الدولية

١٤٣ - في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، كان مركز التجارة الدولية قد نفذ جميع التوصيات الأربع عشرة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في التقرير المتعلق باستعراض التفتيش الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٧ (A/51/933). وتشمل التوصيات المنفذة تحديدا واضحا للمسؤوليات الوظيفية لمديري البرامج وسلطاتهم ومسؤوليتهم في الإصدار الرسمي للمبادئ التوجيهية بشأن تفويض السلطة، ويضطلع حاليا بأعمال تقييم مشتركة مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية

١٤٤ - اتخذت شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية الخطوات اللازمة نحو تنفيذ التوصيات الصادرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقد تم إنجاز ١١ توصية من التوصيات الـ ١٥ الصادرة ويجري تنفيذ التوصيات الأربع المتبقية.

١٤٥ - وتمشيا مع التوصيات، أفاد المدير التنفيذي أنه يجري عقد اجتماعات دورية مع كبار الموظفين في لجنة الاستراتيجية المعنية بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابعة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة وكذلك على صعيد فردي مع الرئيس الحالي لمركز منع الجريمة الدولية وغيره من كبار موظفيه من أجل توفير الإرشاد والتوجيه الاستراتيجي. كما يتابع مع الوفود الرئيسية مسألة إنشاء مجموعة مآحين من أجل تنفيذ أنشطة منع الجريمة.

١٤٦ - وقد أنشأت الشعبة نظاما للرصد الذاتي والتقييم الذاتي لتمكين المدير التنفيذي من مباشرة مسؤوليته الإشرافية. وسيستيعب النظام التقدم المحرز في تنفيذ البرامج، مستخدما إجراءات الإبلاغ المتبعة.

١٤٧ - وقد أخذت في الاعتبار لدى إعادة تشكيل شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية الحاجة إلى التركيز على أولويات مثل مكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة الفساد، وتعزيز التعاون التقني، والتحليل واحتياجات اجتماعات اللجنة من الخدمات. ويجري اتخاذ التدابير اللازمة لتوجيه خدمات المستشارين الأقاليميين نحو تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وفي الشعبة التي أعيد تشكيلها حديثا، يشترك نائب المدير في تنفيذ أنشطة والتخطيط والتنسيق عموما الذي الفرعي للأنشطة التنفيذية والتخطيط والتنسيق عموما الذي اعتبرته الجمعية العامة ذا أولوية عالية.

يبرز تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية أهمية إدراج مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا في استراتيجية التنفيذ الشاملة، وإطلاع سائر مراكز العمل الخارجية على الدروس المستفادة وما يتبين أنه أفضل الممارسات.

١٤١ - يوصي التقرير بأن تقوم إدارة الشؤون الإدارية باتخاذ إجراء على وجه الاستعجال فيما يتعلق بتحويل السلطة إلى مديري البرامج ونقل المهام المتعلقة بالرصد والسياسة العامة إلى مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا لما لهذين العاملين من أهمية حاسمة في تعزيز كفاءة خدمات الدعم وتقديمها في الوقت المناسب.

١٤٢ - ويقدم التقرير توصيات تهدف إلى تعزيز خدمات الدعم المركزية وإزالة بعض العوائق التي تعترض توسيع الخدمات المشتركة، وهي تباين الولايات التي تقوم بالتكليف بها الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وثقافة المنظومة المتمثلة في "حماية حدود المسؤولية" وعدم وجود ثقة بين المنظمات في أن تحمي إحداها مصلحة المنظمات الأخرى على قدم المساواة؛ وعدم وجود تفاعل واتصال بين رؤساء المنظمات. وقد شجعت فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة اتباع نهج تعاوني مما أوجد انفتاحا أكبر من جانب الأمم المتحدة والوكالات المشاركة في نيويورك تجاه مسألة الخدمات المشتركة. ومما له نفس القدر من الأهمية، أن تحقيق النجاح في توسيع الخدمات المشتركة وتعزيز خدمات الدعم يتطلب من فرادى الموظفين ومديري البرامج في جميع قطاعات المنظمة الاضطلاع بمبادرات وتجنب مخاطر من أجل تنفيذ التغيير. فضلا عن ذلك، فإنه إذا ما أريد لمفهوم الخدمات المشتركة أن يصبح حقيقة واقعة في منظومة الأمم المتحدة، فعلى الدول الأعضاء أيضا أن تقوم بتعزيز التزامها تجاه تحقيق فعالية التكاليف في المنظومة عن طريق اتخاذ مواقف موحدة في الآليات الحكومية الدولية لكل منظمة.

يقدم التقرير توصيات تهدف إلى تعزيز خدمات الدعم المركزية، وإزالة بعض العقبات التي تعترض سبيل توسيع الخدمات المشتركة.

للمعاهد الفرعية وإضفاء الطابع النظامي على تلك الوظيفة. وثمة تحد آخر يواجه الرئيس وهو تحقيق التوازن السليم بين تحقيق المصالح والتوقعات المشروعة للبلدان المضيفة للجامعة، ولا سيما اليابان، والاستقلال الأكاديمي والولاية العالمية للجامعة، وبخاصة التزامها بالوصول بخدماتها إلى البلدان النامية.

١٥٣ - وينبغي للجمعية العامة والأمانة العامة ومجلس إدارة اليونسكو إبداء ما هو أكثر من الاهتمام العام بالجامعة وأعمالها وتحقيق استفادة كاملة من إمكاناتها الأكاديمية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٥٤ - هذه اللجنة من بين جميع اللجان الإقليمية هي التي تغطي أكبر منطقة من المناطق الجغرافية وأكثرها تنوعا إذ تشمل بلدانا كبيرة وأخرى صغيرة وبلدانا متقدمة إلى أبعد حد وأخرى من أقل البلدان نموا ودولا غير ساحلية وأخرى جزرية صغيرة.

١٥٥ - وبالتالي فإن كثيرا من المسائل التي تعالجها اللجنة هي مشاكل دون إقليمية أكثر منها مشاكل إقليمية في طابعها: ومحاولة تلبية احتياجات جميع أعضائها مهمة عسيرة واحتمال التقصير يظل دوما واردا. وتبذل حاليا جهود لإصلاح اللجنة، لتحسين محط تركيزها والتشديد على دورها التنسيقي وتعزيز الجوانب العملية في عملها كالتدريب وتبني المشاريع الإقليمية المشتركة وتشجيع تبادل التجارب والخبرات وبناء القدرات والدعوة والحكم الرشيد. بيد أنه نظرا للتنوع الذي لا يخفى أيضا داخل الجهاز المشرف على اللجنة، فإن هذا التغيير لا يأتي بسهولة وبسرعة.

١٥٦ - وتحتاج أمانة اللجنة لتكثيف الاتصال الأفقي داخلها ويجب على المقر في نيويورك، أن يبذل جهدا أكبر لتصحيح الفكرة السائدة في اللجنة، وكذلك في اللجان الإقليمية الأخرى، بأن مساهمتها في عمل المنظمة لا تحظى بالتقدير الكافي.

دال - الرصد

١٥٧ - استجابة لشواغل أئارثها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة الثلاثين بشأن الحاجة إلى زيادة التركيز على التحليل النوعي في التقارير المقبلة بشأن أداء البرامج، أعدت الوحدة المركزية للرصد والتفتيش تقريرا عن "السبل التي يمكن بها ضمان التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المقررة وضمان جودتها وتقييمها على نحو أفضل من جانب دول الأعضاء" (A/54/117).

١٤٨ - ولقد بسطت اللجنة جدول أعمالها وقررت ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بطلبات توفير الوثائق، امتثالا للتوصية الداعية إلى النظر بعين النقد في وثائق الهيئات التداولية بغية تخفيض حجم الوثائق.

١٤٩ - ويجري بذل الجهود لإقامة علاقة تعاونية أكثر فعالية مع شبكة معاهد الأمم المتحدة التي تتناول الجريمة. إلا أنه سيتعذر إدخال تحسينات على الترتيبات المؤسسية في إطار النظام الحالي بدون توفير موارد إضافية.

٣ - الزيارات التفتيشية التي قام بها وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

١٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، فضلا عن فترات إقامته العادية للعمل في جنيف وفيينا، بزيارات تفتيشية إلى جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وإلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وتستهدف هذه الزيارات إظهار اهتمام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمراكز العمل الواقعة خارج المقر، ومتابعة امتثال التوصيات الصادرة مؤخرا عن ذلك المكتب ومساعدة الأمين العام وإسداء المشورة إليه فيما يضطلع به من مسؤوليات إدارية لأنشطة الأمم المتحدة خارج نيويورك. وفي هذا الصدد، قدم وكيل الأمين العام تقارير قصيرة وغير رسمية إلى الأمين العام، يرد موجز لها في الفقرات التالية.

جامعة الأمم المتحدة

١٥١ - تقف جامعة الأمم المتحدة الآن بعد مرور أكثر من عقدين على إنشائها، في مفترق طرق. والمطلوب إجراء استعراض نقدي لهيكلها وأساليب عملها فضلا عن دورها ورسالتها داخل أسرة الأمم المتحدة. وقد واجهت الرئاسة الحالية هذا التحدي وشرعت في إجراء التغيير والتعديلات.

١٥٢ - وقد توسعت جامعة الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية فأنشأت ثمانية مراكز وبرامج للبحث والتدريب في أنحاء العالم، ولكن هذا التطور الذي تم بدون خطة رئيسية، أسفر عن انكماش الدور القيادي الأكاديمي والقدرة التنسيقية للمكتب المركزي في طوكيو. ونتيجة لذلك، تضاعفت قدرة الجامعة على تلبية الاحتياجات التشغيلية للمنظمة وأصبحت في خطر من أن تفقد أهميتها كمركز علمي للأمم المتحدة. ويعمل مقر الجامعة، تحت إشراف رئيسها الجديد، على استعادة سلطتها التنسيقية وعلى أن تصبح أكثر توجها نحو خدمة العملاء وكذلك على تعزيز وظيفتها المتعلقة بتقديم الخدمات في مجال المسائل الإدارية

أثناء فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وأعربت اللجنة عن أسفها لأن رأي الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بشأن اقتراح الأمين العام حذف بعض تلك النواتج، لم يعرض، خلافا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٧/٥٣. ويساور لجنة البرنامج والتنسيق القلق لأن بعض تلك النواتج، كما ورد في التقرير، قد أرجئ والبعض الآخر أنهى لعدم توافر الموارد خلال فترة السنتين. وشددت اللجنة على ضرورة أن تبين بوضوح في التقارير المقبلة عن أداء البرامج مبررات ومعايير إلغاء أي ناتج من النواتج.

هـ - التقييم

التقييم المتعمق لبرنامج نزع السلاح

١٦٢ - استعرض تقرير تقييم الأداء منجزات برنامج نزع السلاح وأوجه قصوره في دعم عمل الأجهزة الدولية لنزع السلاح (اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح ومؤتمرات الاستعراض) في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومقرراتها وفي تقديم المساعدة المطلوبة إلى الأطراف في اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وخلص التقرير إلى أن الوفود راضية بوجه عام عن الدعم الذي تقدمه أمانة إدارة شؤون نزع السلاح إلى الهيئات المتعددة الأطراف. وكانت الصعوبات تتعلق في معظمها بمدى توافر المعلومات التقنية، وأنشطة المراكز الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بنزع السلاح، والتعاون مع المنظمات الإقليمية، وإقامة الاتصالات مع الوكالات المتخصصة ومعاهد البحث والمؤسسات غير الحكومية، على نحو ما أُذِن به في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة. وكانت الصعوبات تتعلق جزئيا بالانخفاض الذي طرأ منذ عام ١٩٩٢ على الموارد المرسودة للبرنامج وكان النقصان في الموارد الخارجة عن الميزانية كبيرا جدا. وفي الوقت ذاته ظلت الأولويات التي تم الاتفاق عليها في الدورة الاستثنائية العاشرة قائمة وأضيفت مهام أخرى صدر بها تكليف. واتخذت لجنة البرنامج والتنسيق إجراءات بشأن التوصيات المنبثقة عن التقييم المتعمق (A/54/16، الفقرات ٤٩٥-٤٩٧).

الوفود راضية بوجه عام عن الدعم الذي تقدمه أمانة إدارة شؤون نزع السلاح إلى الهيئات المتعددة الأطراف.

التقييم المتعمق لبرنامج المساعدة الانتخابية

١٦٣ - استعرض تقرير التقييم المتعمق منجزات برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية وأوجه قصوره من عام

١٥٨ - وأشار التقرير إلى أن نقطة البدء المنطقية في دراسة التدابير النوعية هي تحديد العلاقة بين أنشطة الأمم المتحدة والأهداف المبينة في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. وسيتطلب ذلك أن تبين الأمانة العامة في البيانات المالية للميزانية البرنامجية النتائج المرجوة والمنافع المزمع تحقيقها للمستعملين النهائيين عندما تحقق النواتج. وستؤدي تلك النواتج بدورها إلى تحقيق أهداف البرامج الفرعية. ويؤكد التقرير أن نظام التصنيف الحالي للخدمات والنواتج التي تقدمها الأمم المتحدة، لا يسمح بالربط بين النواتج والنتائج باعتبار أن العلاقة بينهما ليست جزءا يؤخذ في الاعتبار في خطة تصنيف النواتج. واستنادا إلى هذا التحليل، يشدد التقرير على أهمية ربط نوعية أداء البرامج بنوعية التخطيط المتوسط الأجل وميزة البرامج.

١٥٩ - يقترح التقرير ثلاثة خيارات لكي تنظر فيها اللجنة يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنها ستساعد لجنة البرنامج والتنسيق في تقييم جودة النواتج التي أنتجتها الأمانة العامة وأهميتها وجدواها وكيف أسهمت تلك النواتج في تحقيق الأهداف المبينة في الخطة المتوسطة الأجل وهذه الخيارات هي: أولا، تكليف الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة المشرفة على كل برنامج، بمسؤولية الحكم على جودة أداء البرامج؛ ثانيا، تغيير موعد تقديم تقرير أداء البرامج ليتسنى عرضه كجزء من استعراض مقترحات الميزانية البرنامجية؛ ثالثا، مطالبة مديري البرامج بأن يذكروا على وجه التحديد في مقترحاتهم للميزانية البرنامجية ما يعتزمون إنجازه بالموارد الموفرة لهم أثناء فترة السنتين.

يقترح التقرير ثلاثة خيارات لكي تنظر فيها اللجنة يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنها ستساعد لجنة البرنامج والتنسيق في تقييم جودة النواتج التي أنتجتها الأمانة العامة وأهميتها وجدواها.

١٦٠ - وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل النظر في السبل التي يمكن بها ضمان تنفيذ الولايات تنفيذيا كاملا وتقييمها على نحو أفضل وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى اللجنة في دورتها الأربعين.

١٦١ - وفيما يتعلق بتقييم أداء البرامج لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ناقشت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا حالة ٥٧ ناتجا مرحلا من فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، وأجلت مرة أخرى

الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والثلاثين بشأن تقييمات إدارة شؤون الإعلام وعمليات حفظ السلام: مرحلة الإنهاء

١٦٤ - تقدم الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات وفقا للمقرر الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين لاستعراض تنفيذ توصياتها بعد ثلاث سنوات من اتخاذ مقرر بشأن إجراء تقييم متعمق.

١٦٥ - وقد اتضح من استعراض أنشطة إدارة شؤون الإعلام أن هذه الإدارة قد بذلت جهدا لمتابعة عدد من توصيات اللجنة. وانتهجت هذه الإدارة وسيلة أنشطة لاستخدام وسائل الإعلام التقليدية كالبث الإذاعي ووسائل الإعلام الجديدة. وهي تعكف أيضا على استحداث نظام أكثر فعالية لجمع الأخبار وبثها. بيد أن التقدم لم يكن متساويا في جميع الأوجه وينبغي أن تستعرض في وقت لاحق الآثار التي تترتب على التدابير التي اتخذت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ في أعقاب إعادة توجيه الأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة. وقد أشادت لجنة البرنامج والتنسيق "بالتقرير وبأنشطة الرصد والمتابعة التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي تضمنها إعداده" (A/54/16، الفقرة ٥٢٥). واتخذت إجراءات بشأن التوصيات الواردة فيه (نفس المرجع، الفقرتان ٥٢٧ و ٥٢٨).

١٦٦ - وللإطلاع على المناقشة المتعلقة باستعراض أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام الذي يجري كل ثلاث سنوات، انظر الفقرتين ٣٠ و ٣١ أعلاه.

الجدول الزمني للتقييمات المتعمقة

١٦٧ - اعتمدت الجمعية العامة، بناء على توصية لجنة البرنامج والتنسيق، الجدول الزمني التالي للتقييمات المتعمقة:

٢٠٠٠ الاتجاهات والقضايا والسياسات الإنمائية العالمية، والنهج العالمية إزاء القضايا والسياسات الاجتماعية وقضايا وسياسات الاقتصاد الجزئي، والبرامج الفرعية المناظرة في اللجان الإقليمية.

النهوض بالمرأة

٢٠٠١ تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. السكان

١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨. وركز التقرير على: (أ) دور شعبة المساعدة الانتخابية في سياق تغير طبيعة المساعدة الانتخابية الدولية والمعايير الدولية ومدونات قواعد الممارسة؛ (ب) تداخل الأدوار والمسؤوليات في مجال المساعدة الانتخابية فيما بين وحدات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها؛ (ج) التقييمات الداخلية والخارجية للأنشطة الرئيسية لشعبة المساعدة الانتخابية؛ (د) مدى كفاية الإجراءات التشغيلية المعمول بها القائمة، والذاكرة المؤسسية وعمليات استخلاص الدروس. ويخلص التقييم إلى جملة أمور منها أنه "قدمت المساعدة الانتخابية إلى ٦٨ عضوا خلال الفترة المستعرضة ١٩٩٢-١٩٩٨، تحت إشراف شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وكان معظمها في شكل تنسيق ودعم للمراقبة الدولية وفي شكل مساعدة تقنية، وساهمت هذه الأنشطة مساهمة كبيرة في إجراء انتخابات محددة في العديد من الدول الأعضاء. كما ساهمت في تطوير المؤسسات الانتخابية في بعض تلك الدول. وقد تحقق هذا الأثر بنفقات قليلة بالمقارنة مع نفقات بعثات حفظ السلام وغيرها من البعثات الواسعة النطاق التي أوكلت إليها مسؤوليات انتخابية" (E/AC.51/1999/3، الفقرة ٦٩). وصدرت توصيات بشأن: وضع مبادئ توجيهية، للدول الأعضاء الراغبة في الحصول على مساعدة انتخابية؛ واتجاه ومسؤوليات شعبة المساعدة الانتخابية وإدارة الشؤون السياسية فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات؛ وإعادة إنشاء وتطوير شبكة المساعدة الانتخابية؛ والمساهمات في المناقشات السياسية الحكومية الدولية وتنسيق وتيسير استخلاص الدروس المستفادة؛ وتسهيل إنشاء رابطات إقليمية لموظفي الانتخابات؛ وتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين؛ والسعي للنشط للحصول على أموال خارجة عن الميزانية؛ وتوزيع المسؤوليات داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية. وقد اتخذت لجنة البرنامج والتنسيق إجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقييم المتعمق (A/54/16، الفقرات ٥١١-٥١٣).

وساهمت هذه الأنشطة مساهمة كبيرة في إجراء انتخابات محددة في العديد من الدول الأعضاء. كما ساهمت في تطوير المؤسسات الانتخابية في بعض تلك الدول. وقد تحقق هذا الأثر بنفقات قليلة بالمقارنة مع نفقات بعثات حفظ السلام وغيرها من البعثات الواسعة النطاق التي أوكلت إليها مسؤوليات انتخابية."

التذييل الأول

توصيات هامة وردت في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولم تنجز بشأنها إجراءات تصحيحية

تطلب الفقرة ٢٨ (د) من الوثيقة ST/SGB/273 المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يحدد في تقريره السنوي كل توصية هامة وردت في تقاريره السابقة ولم تنجز بشأنها إجراءات تصحيحية. وقد تضمن التقرير السابق لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/53/428)، في الفقرات المبينة، مناقشة للمجالات التالية التي لم يتم فيها تنفيذ توصيات المكتب حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

الوضع	الجهة المخاطبة/ الموضوع/المرجع في التقارير السنوية السابقة	مهمة مكتب خدمات الرقابة الداخلية
لا يزال ينتظر تنفيذ إجراءات بشأن التوصيات الخمس الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/52/1020)، المرفق)، ألا وهي: وضع سياسة لإدارة المخاطر في المكاتب الموجودة خارج المقر تقترن باستعراض الخسائر في الممتلكات؛ ونقل مسؤولية التأمين التجاري إلى وحدة المشتريات والعقود في مكتب خدمات الدعم المركزي؛ وإجراء تقييم للمخاطر في أنشطة إزالة الألغام، بالتشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام؛ وفتح الباب أمام الوسطاء لتقديم عروض للتأمين على أنشطة إزالة الألغام؛ والسعي لإجراء تقييم مستقل لكفاءة صندوق التأمين الذاتي للمنظمة.	إدارة الشؤون الإدارية/التأمين التجاري A/53/428، الفقرة ٦٤	مراجعة الحسابات
كشف مراجعة حسابات بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي عن خلل في الضوابط الداخلية وجوانب ضعف خطيرة في إدارة الصندوق الاستئماني للمساعدة الانتخابية، بما في ذلك تفاوت لم تتم تسويته يبلغ قرابة ٦٢٥ ٠٠٠ دولار بين المبالغ المقدمة إلى المجلس الانتخابي المؤقت والمبالغ المدرجة في الحسابات. ورغم تصحيح عديد كبير من أوجه القصور منذ ذلك الحين، فإن خدمات الرقابة الداخلية لا يزال يراقب إجراءات المتابعة التي تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بتسوية حسابات الصندوق الاستئماني.	إدارة عمليات حفظ السلام/بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي/إدارة الشؤون السياسية/الصندوق الاستئماني للمساعدة الانتخابية A/53/428، الفقرتان ٢٦ و ٢٧	مراجعة الحسابات
يجري استعراض التوصيات المتعلقة بتحسين الكفاءة والمساءلة والخبرة الفنية في تخطيط المشتريات اللازمة لخدمات الطيران في بعثات حفظ السلام.	إدارة عمليات حفظ السلام A/53/428، الفقرات ٦٨-٧٠	التحقيقات

الوجهة المخاطبة/ الموضوع/المرجع في التقارير السبوية السابقة	الوضع	مهمة مكتب خدمات الرقابة الداخلية
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا A/53/428، الفقرات ٧٢-٧٤	لم تنفذ على النحو الكامل التوصية المتعلقة بتحسين الضوابط المالية والمساءلة في عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.	التحقيقات
إدارة الشؤون الإدارية A/52/426، الفقرة ٤١ و A/53/428، التذييل الأول	لم تتخذ حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير أية إجراءات بشأن تنفيذ التوصية رقم ٨، المتعلقة بالقواعد والإجراءات الخاصة في حالات الطوارئ، الواردة في التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية (E/AC.51/1997/3).	التقييم

التذييل الثاني

تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩

ألف - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة

التحقيق في الادعاءات القائلة بعدم كفاية استخدام الخبرة الفنية في التخطيط لشراء خدمات الطيران في بعثات حفظ السلام (A/52/1010)

مراجعة حسابات برامج التأمين التجاري (A/52/1020)

مراجعة حسابات برامج التأمين الصحي في الأمم المتحدة (A/53/467)

مراجعة حسابات توظيف المتقاعدين (A/53/642)

الادعاءات بقيام أحد موظفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بسرقة أموال (A/53/811)

تقرير عن الزيادة في تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/53/829)

استعراض حالات التحكيم المتصلة بالمشتريات (A/53/842)

مراجعة حسابات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتحقيق في أوضاعها (A/54/120)

باء - التقارير المقدمة إلى لجنة البرنامج والتنسيق

التقييم المتعمق لبرنامج نزع السلاح (E/AC.51/1999/2)

التقييم المتعمق لبرنامج المساعدة الانتخابية (E/AC.51/1999/3)

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والثلاثين بشأن تقييم إدارة شؤون الإعلام (A/AC.51/1999/4)

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والثلاثين بشأن تقييم عمليات حفظ السلام: مرحلة الإنهاء (E/AC.51/1999/5)

السبل التي يمكن بها ضمان التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المقررة وضمان نوعيتها وتقييمها على نحو أفضل من جانب الدول الأعضاء (A/54/117)

جيم - تقارير مراجعة الحسابات (الإدارة/ موضوع المراجعة)

المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مشاريع التعاون التقني التي تضطلع بها إدارة خدمات الدعم والإدارة
من أجل التنمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في
المملكة العربية السعودية

خدمات الأمن والسلامة في إدارة شبكات المناطق المحلية التابعة للأمم المتحدة

نظم الخدمات الهاتفية في المقر

مراجعة الحسابات الإدارية للمكاتب التنفيذية

عمليات النقل

مدفوعات نهاية الخدمة

حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في المواقع خارج المقر

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك - خدمات الدعم المركزي

الصندوق الاستئماني للمساعدة في إزالة الألغام

تصفية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، والانتقال إلى فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة

قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إيطاليا

مراجعة الحسابات الإدارية لضباط الخدمة الميدانية التابعين للأمم المتحدة

التجاوزات في مدفوعات بدلات الإعاشة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

إدارة عقود خدمات حصص الإعاشة

مراجعة الحسابات المقيمة لإعادة مراقبي فرقة عمل الشرطة الدولية إلى وطنهم مبكرا

مراجعة حسابات المرحلة السابقة على تصفية بعثة الأمم المتحدة في موزامبيق

تصفية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي

تقرير عن عمليات مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق أعده مراجع الحسابات المقيم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٨

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مراجعة الحسابات الإدارية لمركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المقر دون الإقليمي التابع للجنة لمنطقة البحر الكاريبي/ بورت أوف سبين، ترينيداد

إدارة الشؤون الإدارية

إدارة عمليات حفظ السلام

مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	نقل مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من عمان، الأردن، إلى بيروت، لبنان
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	مراجعة الحسابات الإدارية لمركز المؤتمرات للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
محكمة العدل الدولية	حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	إدارة تكنولوجيا المعلومات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
مركز التجارة الدولية	إدارة الصناديق الدائرة لمنحة التعليم في مركز التجارة الدولية
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في مركز التجارة الدولية
لجنة الأمم المتحدة للتعويض	المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	مكتب فوكوكا لخدمات الرقابة الداخلية، مكتب ريو دي جانيرو
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	المهام المتعلقة بشؤون الموظفين في لجنة الأمم المتحدة للتعويض
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في لجنة الأمم المتحدة للتعويض
	ضوابط الميزانية والضوابط المالية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
	حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
	حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	أمانة اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية
	وحدة التنسيق لخطة عمل البحر المتوسط
	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
	وحدة التنسيق الإقليمية لبحار شرق آسيا
	أمانة اتفاقية بازل
	مطالبات السفر في برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المكتب الإقليمي لغربي آسيا

مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة
برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في جزر الأنتيل الهولندية

نواتج برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

مشروعاً برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: AD/RAS/95B36 (دعم خطة العمل دون الإقليمية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨)، و AD/RAS/95/968 (الحد من العقاقير المخدرة غير المشروعة والمواد الكيميائية المحظورة في يونان)

حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ
حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب
مكتب الأمم المتحدة في جنيف
حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب
خمس من حالات التعيين والتنسيب والترقية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف
حسابات القبض في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
إدارة تكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

مكتب الأمم المتحدة في فيينا
حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
المجلس الاستشاري والعلمي والمهني التابع لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

المركز الدولي لمنع الجريمة

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في مكتب الأمم المتحدة في فيينا
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

جامعة الأمم المتحدة
حالة أنشطة سنة ٢٠٠٠ في جامعة الأمم المتحدة

دال -تقارير التحقيقات (الإدارة موضوع التحقيق)

إدارة عمليات حفظ السلام
التزوير في مطالبات منح التعليم (تقارير متعددة)

سوء السلوك	
شحن أمتعة شخصية	
سوء السلوك	مكتب إدارة الموارد البشرية
التزوير في مطالبة بمنحة تعليم	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
ممارسات تتعلق بالاستئجار	
تزوير	مكتب خدمات الدعم المركزي
تزوير شيك	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
تزوير في مطالبات منح الأمن (تقارير متعددة)	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
تجهيز استحقاقات المعاشات التقاعدية	
سوء السلوك	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
الرشوة	
اختلاس	برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
سوء السلوك	مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة
ادعاءات بحدوث وقائع فساد	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

- - - - -